

التَعْقِيبُ الْمَصْدَرِيُّ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

د. وائل عبد الأمير خليل الحربي

كلية الآداب - جامعة بابل

ملخص البحث: يتناول هذا البحث ظاهرة لغوية تتجلى في أسلوب القرآن الكريم؛ وهي ظاهرة التعقيب بالمصدر، وقد تَعَيَّنَا البحث أن يلم بأراء أهم علماء العربية الذين توقفوا عليها، كما كشف البحث عن مدى هذه الظاهرة وامتدادها في النص القرآني، وتوقف على خصائصها المميزة لها: الصرفية منها والنحوية، كما جعل من أهدافه البحث في دلالة هذه الظاهرة وأثرها في دلالة النص الكريم؛ ليكون البحث بذلك قد وقف على ظاهرة التعقيب المصدري في القرآن الكريم من جوانبها المختلفة.

*

*

*

مفهوم التعقيب المصدري: التعقيب مصطلح يستعمل في مجالات مختلفة، ولكننا نستعمله هنا للتعبير عن ظاهرة أسلوبية لغوية في القرآن الكريم، ومن ثمَّ فلا بد لنا من الإحاطة باستعمالاته في اللغة وفي ميادين العلوم الإسلامية؛ ليكون ذلك تمهيدا لدراسته والتأصيل له والكشف عن امتداداته المتنوعة. فالتعقيب في اللغة مصدر قياسي على زنة تفعيل من الفعل الثلاثي (عَقَّب) المزيد بالتضعيف. وعندما رجعنا إلى المعجمات نستشيرها في التعقيب، وجدنا أن له معاني عدة؛ لعل المعنى الأساس الذي تعود إليه هو: أن يجيء الشيء بعد الشيء متأخرا عنه، قال الخليل (ت ١٧٠هـ): ((كُلُّ شَيْءٍ يُعَقَّبُ شَيْئًا فَهُوَ عَقْبِيهِ كَقَوْلِكَ: خَلْفَ يَخْلُفُ بِمَنْزِلَةِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذَا قَضَى أَحَدُهُمَا عَقِبَ الْآخَرَ فَهِيَ عَقِيبَانِ كُلٌّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَقِيبٌ صَاحِبِهِ، وَيَعْتَقِبَانِ وَيَتَعَقَبَانِ: إِذَا جَاءَ أَحَدُهُمَا ذَهَبَ الْآخَرَ. وَعَقِبَ اللَّيْلِ النَّهَارُ وَالنَّهَارُ اللَّيْلُ: أَيِ خَلْفَهُ))ⁱ. وقال ابن فارس (ت ٣٩٢هـ): ((الْعَيْنُ وَالْقَافُ وَالْبَاءُ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ: أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى تَأْخِيرِ شَيْءٍ وَإِتْيَانِهِ بَعْدَ غَيْرِهِ. وَالْأَصْلُ الْآخَرُ يَدُلُّ عَلَى ارْتِفَاعِ وَشِدَّةِ وَصُغُوْبَةٍ))ⁱⁱ. كما ورد هذا التعريف عند أصحاب المصطلحات أيضا، فالتعقيب: ((أن يؤتى بشيء بعد آخر))ⁱⁱⁱ. وهو معنى الفعل (عقب) غير المضعف الذي يحيل إلى معنى: آخر الشيء ونهايته، أو ما يخلفه؛ جاء في اللسان ((عقب كل شيء، وعقبه، وعاقبته، وعقبته، وعقباه، وعقبانه: آخره))^{iv}. وفيه ((وعقب الشيب يعقب ويعقب عقوبا، وعقب: جاء بعد السواد. والعقب والعقب والعاقبة: ولد الرجل. وولد ولده والباقرن بعده... وعقب مكان أبيه يعقب عقبا وعاقبة، وعقب إذا خلف))^v. كما ورد في لسان العرب معنى: أن يعمل الرجل عملا ثم يعود فيه: ((قال شمر: التعقيب أن يعمل عملا في صلاة أو غيرها، ثم يعود فيه من يومه؛ يقال: عقب بصلاة بعد صلاة، وغزوة بعد غزوة؛ قال: وسمعت ابن الأعرابي يقول: هو الذي يفعل الشيء ثم يعود إليه ثانية. يقال: صلى في الليل ثم عقب، أي عاد في تلك الصلاة))^{vi}. والمعنى الجامع هنا هو الدلالة على العودة إلى عمل سابق أو الموالاة بين الأشياء؛ ومنه الانتظار لغرض الموالاة بينها-وهو ما لا يكون إلا بعد آخر العمل السابق ونهايته- ففي المعجم: ((وعقب بصلاة بعد صلاة، وغزاة بعد غزاة: (والى))^{vii} وفيه: ((وعقب وأعقب إذا فعل هذا مرة وهذا مرة))^{viii}، وفيه أيضا: ((وعقبك الذي يعاقبك في العمل، يعمل مرة وتعمل مرة))^{ix}. وجعل ابن الأثير حقيقة معنى التعقيب: إتباع العمل عملا، قال: ((وحقيقة التعقيب: إتباع العمل عملا، كقولهم لمن يجيء مرة بعد أخرى ولمن يحدث غزوة بعد غزوة وسيرا بعد سير، وللفرس الذي لا يقطع حضره، ولمن يعتذر بعد الإساءة، ويقضي دينه كرة بعد كرة))^x. وقد ذكر ابن منظور (ت ٧١١هـ) معنى آخر للتعقيب هو: الاستثناء، قال: ((وولى على عقبه، وعقبه، إذا اخذ في وجه ثم انثنى. والتعقيب: أن ينصرف من أمر أراد))^{xi}، فقد جعله بمعنى الاستثناء من أمر أراد فعله. كما أن للتعقيب معنى آخر هو: اصراف ثمرة العرفج^{xii}. ويبدو أن القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف هما اللذان رسما خطوط هذه المعاني وحددا اتجاهها، انطلاقا من الاستعمال الوارد فيهما، فقد ورد في القرآن الكريم: ﴿ ولى مدبرا ولم يعقب﴾[النمل ١٠]، وفسره المفسرون بأنه لم يتبع إداره إقبالا أو التفاتا^{xiii}، كما فسر بأشياء؛ منها ما ذكره صاحب التاج: ((قيل: أي لم يعطف ولم ينتظر، وقيل: لم يمكث، ... وقيل: لم يلتفت... وقيل: لم يرجع))^{xiv}، فقد أفادت هذه الآية الكريمة معنى الانتظار والمكث. ومنه قوله تعالى: ﴿ لا معقب لحكمه﴾[الرعد ٤١]، أي: لا احد يتبع حكمه ردا^{xv}. ومنه قوله تعالى: ﴿له معقبات من بين يديه ومن خلفه﴾[الرعد ١١]، والمعقبات ملائكة الليل والنهار؛ لأنهم يتعاقبون، أي إن ملائكة الليل تعقب ملائكة النهار^{xvi}، ومنه يستفاد معنى الموالاة بين الأشياء في العمل. كما ورد هذا اللفظ ومشتقاته في الحديث الشريف، من ذلك قول الرسول (صلى الله عليه واله وسلم): ((من عَقَّبَ فِي صَلَاةٍ فَهُوَ فِي الصَّلَاةِ))^{xvii}. ومعنى التعقيب في الصلاة، هنا، هو: الجلوس بعد أن يقضيها لدعاء أو مسألة^{xviii}. ومن هنا كان المفهوم الإسلامي للتعقيب في المساجد وهو: انتظار الصلوات بعد الصلوات^{xix}. ومنه قوله (صلى الله عليه واله وسلم): ((معقبات لا يخيب قائلهن))^{xx}، ((وهي التسيجات. سميت معقبات؛ لأنها يخلف بعضها بعضا، أو لأنها عادت مرة بعد مرة، أو لأنها تقال عقب الصلاة))^{xxi}. وهكذا نجد القاموس الفقهي جعل للتعقيب المعاني الآتية: التردد في طلب مجدا، وان تعمل عملا ثم تعود فيه، والجلوس بعد الصلاة للدعاء، وهو في الصدقة الاستثناء؛ يقال ليس في صدقة تعقيب، أي: استثناء^{xxii}. كما ورد التعقيب في الأمثال العربية أيضا في قولهم: ((لا غزو إلا التعقيب)) وهو أن يغزو مرة ثم يثني من سنته^{xxiii}.

يرد مصطلح التعقيب في مصطلحات النحو العربي، وذلك في سياق باب العطف في دلالة الفاء على التعقيب، وهو خلاف دلالة (ثم) على التراخي، كقولهم: مررت بزيد فعمرو، أي: مررت بزيد وعلى عقبه مررت بعمرو، وقد أطلق عليها الثعالبي اسم: فاء التعقيب^{xxiv}. ويبدو أن معنى الموالاة والتتابع حاضر في هذا الاستعمال الاصطلاحي. ومنه لام التعقيب في نحو قوله تعالى: ﴿إن كنتم للرؤيا تعبرون﴾[يوسف ٤٣]. وتسمى بلام التعقيب لأنها عقيبت بالإضافة. وهي تدخل مع معمول اسم الفاعل كما يبدو من السياق، قال الأزهرى: ((وهي تدخل مع الفعل الذي معناه الاسم كقولك فلان عابر الرؤيا وعابر للرؤيا. وفلان راهب ربه وراهب لربه. ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿ للذين هم لربهم يرهبون﴾[الاعراف ١٥٤] إنما دخلت اللام تعقيبا للإضافة. المعنى: الذين هم راهبون لربهم، ورهبوا ربهم، ثم ادخلوا اللام على هذا المعنى لأنها عقيبت بالإضافة))^{xxv}. وهنا يحضر معنى التتابع؛ إذ تعقب اللام بالإضافة في المعنى، فهما يتعاقبان.

ومن أجل أن نحدد مفهومها واضحا للتعقيب المصدري، فلا بد لنا من الوقوف على مفهومه عند من استعمل هذا المصطلح، لمعرفة دلالاته في السياق الذي ورد فيه، وأقدم إشارة إلى التعقيب المصدري وجدناها عند الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) في تفسيره قوله تعالى: ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدًا وَهِيَ ثَمَرٌ مِّمَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتَقَّنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾، إذ قال: ((صُنْعَ اللَّهِ مِنَ الْمَصَادِرِ الْمُؤَكَّدَةِ، كَقَوْلِهِ: وَعَدَّ اللَّهُ. وَصِبْغَةَ اللَّهِ إِلَّا أَنْ مَوْكِدَهُ مَحْذُوفٌ... وَجَعَلَ هَذَا الصَّنْعَ مِنْ جَمَلَةِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي أَتَقَّنَهَا وَأَتَى بِهَا عَلَى الْحِكْمَةِ وَالصَّوَابِ، ... فَانظُرْ إِلَى بَلَاغَةِ هَذَا الْكَلَامِ، وَحَسَنِ نَظْمِهِ وَتَرْتِيبِهِ، وَمَكَانَةِ إِضْمَادِهِ، وَرِصَانَةِ تَفْسِيرِهِ، وَأَخْذِ بَعْضَهُ بِحِجْزَةِ بَعْضٍ، كَأَنَّمَا

أفرغ إفراغا واحدا ولأمر ما أعجز القوى وأخرس الشقاشق. ونحو هذا المصدر إذا جاء عقيب كلام، جاء كالتشاهد بصحته والمنادى على سداه، وأنه ما كان ينبغي أن يكون إلا كما قد كان. ألا ترى إلى قوله: صُنِعَ اللهُ، وَصِبْغَةَ اللهِ، وَوَعَدَ اللهُ، وَفِطْرَتَ اللهُ: بعد ما وسمها بإضافتها إليه بسمة التعظيم، كيف تلاها بقوله الذي أَتَقَنَّ كُلَّ شَيْءٍ، وَمَنْ أَحْسَنَ مِنَ اللهِ صِبْغَةَ، لا يخلف الله الميعاد لا بتبديل لخلق (الله) ^{xxvi}. يلحظ أن الزمخشري قد استعمل لفظ (عقيب) الذي اشتق منه مصطلح (التعقيب) في ما بعد. وهو يتحدث هنا عن استعمال النص الكريم للمصدر (صنع الله) وبلاغة استعماله ووظيفته الدلالية في تقوية المعنى وتثبيتته. وكما هو ظاهر فإن التعقيب المصدرى هنا هو المحيى بمصدر يردف معنى الجملة السابقة ويقويه أو يجمله؛ فلا يدخل الشك إلى قلب المتلقي وعقله وإنما يقبل على الكلام بالقبول والموافقة؛ فهو شاهد على صدق الكلام السابق وسداه. وقد نقل أبو حيان هذا الكلام ثم علق على قول الزمخشري: إن الله تعالى (جعل هذا الصنع من جملة الأشياء التي أتقنها وأتى بها على الحكمة والصواب) بأن هذا القول من مذهب الاعتزال احتال إلى إدراجه في كلامه بالتلاعب بالألفاظ وإدراجها على النحو الذي يريد، قال: ((وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَ مِنْ شَقَائِقِهِ وَتَكْثِيرِهِ فِي الْكَلَامِ، وَاحْتِيَالِهِ فِي إِدَارَةِ الْأَفْظَانِ لِمَا عَلَيْهِ، مِنْ مَذَاهِبِ الْمُعْتَزَلَةِ)) ^{xxvii}. ومن إشارات القدماء إلى التعقيب أيضا ما نجده في كتاب الفوائد المشوق المنسوب إلى ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، وذلك في القسم الرابع والخمسين من أقسام الفصاحة والبلاغة، الذي عنوانه بالتعقيب المصدرى، وفيه بين الغرض منه؛ قال: ((وإنما يعمد إلى ذلك لضرب من التأكيد لما تقدمه والإشعار بتعظيم شأنه أو بالصد من ذلك)) ^{xxviii}. ثم نقل كلام الزمخشري السابق بنصه ولكنه أضاف إليه أن من التعقيب المصدرى ما يستعمل لغرض الذم ومثل، قال: ((وأما الثاني وهو ضد الأول وذلك ما يراد به تصغير الشأن كقولهم إذا ذكروا إنسانا يريدون ذمه قد ركب هواه واستمر على غيه وتمادى على جهله وسحب ذيل عجيبه. وما أشبه ذلك ثم يقول-صنع الشيطان الذي غلب النفوس وميل الأبواب- ومثل ذلك كثير فاعرفه)) ^{xxix}. فقد جعل فائدته في تأكيد ما تقدم من الكلام وتعظيم شأنه أو تقليل شأنه والحط من أثره وقيمته. كما نجد إشارة أخرى إلى التعقيب المصدرى عند سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي (ت ٧١٠هـ) في كتابه الإكسير في علم التفسير، وذلك في النوع العاشر من علوم القرآن الموسوم بالتعقيب المصدرى، وقد وصفه بأنه: ((هو تعقيب الكلام بالمصدر إشارة إلى تعظيم شأنه أو ذمه وسبابه)) ^{xxx}. ثم أورد الشواهد القرآنية الثلاثة التي سبق أن ذكرها ابن القيم. ومن ذلك ما نجده في حاشية الشهاب، إذ يقول عن قوله تعالى: ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللهُ الَّذِي أَتَقَنَّ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ ﴾ [النمل ٨٨]: ((وقوله: ونحن له عابدون ملائم لقوله صبغة الله لأنها دين الله فالمصدر كالفذلكة لما سبق)) ^{xxxi}. فقد وصف استعمال المصدر في تلك المواضع التي أشار إليها بالفذلكة لما سبق من الكلام. والفذلكة: كَلِمَةٌ مُخْتَرَعَةٌ مِنْ قَوْلِكَ: فَذَلِكَ الرَّجُلِ حِسَابِهِ، إِذَا أَجْمَلَ حِسَابَهُ: فَذَلِكَ كَذَا وَكَذَا عَدَدًا، وَكَذَا وَكَذَا قَبِيرٌ ^{xxxii}، واستعمال الشهاب كلمة الفذلكة هو، في نظرنا، استعمال يرادف التعبير بالتعقيب المصدرى كما يبدو من معناها اللغوي. وقد أشار الأستاذ خالد بن عثمان السبت إلى التعقيب المصدرى أيضا في المقصد الثالث الموسوم بالقواعد اللغوية الخاصة بالتفسير، قال: ((التعقيب بالمصدر يفيد التعظيم أو الذم)) ^{xxxiii}. هذه هي أهم الإشارات الصريحة التي وجدناه عن التعقيب المصدرى في ما اطلعنا عليه. وهناك إشارات غير صريحة إلى هذه الظاهرة الأسلوبية اللغوية تُمَثِّلُ لها وتكشف عن دلالاتها، ومن ذلك ما نجده عند سيبويه، إذ قال: ((هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيدا لنفسه نصباً وذلك قولك: له علي ألف درهم عَرَفًا..... وإنما صار توكيدا لنفسه لأنه حين قال: له علي، فقد أقر واعترف.... واعلم أنه قد تدخل الألف واللام في التوكيد في هذه المصادر المتمكنة التي تكون بدلا من اللفظ بالفعل: كدخولها في الأمر والنهي والخبر والاستفهام، فأجرها في هذا الباب مُجْرَاهَا هناك. وكذلك الإضافة بمنزلة الألف واللام. فأما المضاف فقول الله تبارك وتعالى: ﴿وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب صنع الله﴾ [النمل ٨٩]، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم. وعد الله لا يخلف الله وعده﴾ [الروم ٦٥]. وقال جل وعز: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾. وقال جل ثناؤه: ﴿والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم كتاب الله عليكم﴾ [النساء ٢٤]. ومن ذلك: الله أكبر دَعْوَةُ الْحَقِّ. لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ جَلَّ وَعَزَّ: (مر السحاب)، وقال: (أحسن كل شيء)، غلِّمَ أَنَّهُ خَلَقَ وَصُنِعَ، وَلَكِنَّهُ وَكَّدَ وَثَبَّتَ لِلْعِبَادِ. وَلَمَّا قَالَ: (حرمت عليكم أمهاتكم) حتى انقضى الكلام، علم المخاطبون أن هذا مكتوب عليهم، مثبت عليهم، وقال: كِتَابَ اللهِ، توكيدا كما قال: صُنِعَ اللهُ، وكذلك: وَعَدَ اللهُ، لِأَنَّ الْكَلَامَ الَّذِي قَبْلَهُ وَعَدَ وَصُنِعَ، فَكَانَتْ قَالِ جَلَّ وَعَزَّ: وَعَدًا وَصُنْعًا وَخَلْقًا وَكِتَابًا. وكذلك: دَعْوَةُ الْحَقِّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ غَلِّمَ أَنَّ قَوْلَكَ: اللهُ أَكْبَرُ، دُعَاءُ الْحَقِّ وَلَكِنَّهُ توكيدا، كَأَنَّهُ قَالَ: دُعَاءُ حَقًّا. واعلم أن، هذا الباب أتاه النصب كمنصوب بما قبله من المصادر في أنه ليس بصفة ولا من اسم قبله، وإنما ذكرته لتؤكد به، ولم تحمله على مضمر يكون ما بعده رفعا وهو مفعول به)) ^{xxxiv}. فقد أشار سيبويه إلى هذه الظاهرة اللغوية أيضا ما جاء عند الفراء الذي التفت إلى تشابه التركيب معناها ويثبته، ومثل لها. ولعل من الإشارات المهمة إلى هذه الظاهرة اللغوية أيضا ما جاء عند الفراء الذي التفت إلى تشابه التركيب النحوي الذي يرد فيه المصدر المؤكد لغيره في القرآن الكريم كما نبيه على وظيفته الدلالية التي تركز أساسا على التوكيد والتقوية؛ قال في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة ٢٣٦]: ((وقوله متاعا بالمعروف منصوب خارجا من القدر لأنه نكرة والقدر معرفة. وإن شئت كان خارجا من قوله «مَتَّعُوهُنَّ» متاعا ومتعة. فأما حقا فإنه نصب من نية الخبر لا أنه من نعت المتاع. وهو كقولك في الكلام: عبد الله في الدار حقا. إنما نصب الحق من نية كلام المخبر كأنه قال: أخبركم خبرا حقا، وبذلك حقا وقبيح أن تجعله تابعا للمعرفات أو للنكرات لأن الحق والباطل لا يكونان في أنفس الأسماء إنما يأتي بالإخبار. من ذلك أن تقول: لي عليك المال حقا، وقبيح أن تقول: لي عليك المال الحق، أو: لي عليك مال حق، إلا أن تذهب به إلى أنه حق لي عليك، فتخرجه مخرج المال لا على مذهب الخبر. وكل ما كان في القرآن مما فيه من نكرات الحق أو معرفته أو ما كان في معنى الحق فوجه الكلام فيه النصب مثل قوله «وَعَدَ الْحَقُّ» و «وَعَدَ الصِّدْقُ» ومثل قوله «إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعَدَّ اللهُ حَقًّا» هذا على تفسير الأول)) ^{xxxv}. ويلحظ انه يسمى هذا النوع من المصادر في مثل هذا الاستعمال بالخروج مما قبله، وقد يسميه أحيانا بالقطع مما قبله. وقال أيضا: ((وقوله: وَعَدَّ الصِّدْقُ الَّذِي (١٦). كقولك: وعدا صدقا، أضيف إلى نفسه، وما كان من مصدر في معنى حقا فهو نصب معرفة كان أو نكرة، مثل قوله في يونس: «وَعَدَّ اللهُ حَقًّا»)) ^{xxxvi}. ومن الأمثلة التي نلمس فيها هذه الظاهرة وتبين إحساس الفراء بهذه الظاهرة اللغوية في القرآن الكريم، ما ورد في قوله: ((وما كان من سنة الله، وصبغة الله وشبهه فإنه منصوب لاتصاله بما قبله على مذهب حقا وشبهه. والرفع جائز لأنه كالجواب ألا ترى أن الرجل يقول: قد قام عبد الله، فنقول: حقا إذا وصلته. وإذا نويت الاستئناف رفعته وقطعته مما قبله. وهذه محض القطع الذي تسمعه من النحويين)). ومن ذلك ما ورد عند الزجاج، عن قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُوَجَّلًا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ﴾ [آل عمران ١٤٥]، إذ قال: ((كِتَابًا مُوَجَّلًا)) على التوكيد، المعنى كتب الله ذلك كتابا موجلا أي كتابا ذا أجل...، ومثل هذا التوكيد قوله عز وجل: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ: (حَرَمْتُ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتِكُمْ وَبَنَاتِكُمْ) دل ذلك على أنه

مفروض عليهم فكان قوله: (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) توكيداً. وكذلك قوله عز وجل: (صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْفَقَ كُلَّ شَيْءٍ) لأنه لما قال: (وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ خَلَقَ اللَّهُ وَصُنِعَهُ. فقال: (صُنِعَ اللَّهُ) وهذا في القرآن في غير موضع، وهذا مجراه عند جميع النحويين^{xxxvii})، وهكذا نجد الفراء يشير إلى أن هذه الظاهرة غير قليلة في القرآن الكريم. ومن ذلك ما نجد من إحساس جامع العلوم الباقولي بالتشابه في البناء النحوي لشواهد الآيات التي تشملها هذه الظاهرة؛ إذ خصص باباً للمصادر المنصوبة الواردة في القرآن الكريم والعامل فيها فعل مضمّر دل عليه ما قبله، ذكر فيه الكثير من الشواهد المتضمنة للتعقب بالمصدر^{xxxviii}.

تدل هذه الإشارات إلى التفات بعض القدماء إلى هذه الخصيصة اللغوية الأسلوبية في النص القرآني الكريم، غير أنهم لم يقفوا إلا على شواهد معدودة ومكررة لا تمثل جميع ما ورد منها في القرآن، كما أنهم لم يتوسعوا في الكشف عن صورها في العبارة القرآنية، كما اكتفوا بتحديد دلالتها في أنها تأتي لغرض: تعظيم شأن المذكور أو ذمه. ولذلك سيكون مدار هذا البحث على تحديد أهم صورها التي وردت في القرآن الكريم والكشف عن سياقاتها ودلالاتها في تلك السياقات.

نوع المصدر المعقّب به: ولما كان هذا الأسلوب يعتمد المصدر النائب عن فعله؛ فلا بد لنا من أن نبين أن النحاة يقسمون المصدر في العربية على ثلاثة أقسام، هي: المصدر المؤكّد لعامله، والمصدر المبيّن لنوع عامله، والمصدر المبيّن لعدد عامله. وهذا التقسيم فيه نظر، لأنه لم يستوف أقسام المفعول المطلق من جهة، ولأن الاقتصار على هذه الأقسام يؤدي إلى الوقوع في التعارض بين هذا التقسيم والواقع اللغوي^{xxxix}. ومن ذلك التعارض قول النحاة إن عامل المصدر المؤكّد لا يحذف لأنهم يرون أن الغاية من المصدر توكيد عامله، فهو لا يحذف جوازاً لأن الغرض من المصدر هو التوكيد؛ فهو مسوق لتوكيد معنى عامله في النفس، وتقويته، ولتقرير المراد منه، - أي: لإزالة الشك عنه - وليبين أن معناه حقيقي لا مجازي^{xl}؛ ولكن النحاة في الوقت نفسه - يذكرون أن العامل في المصدر المؤكّد لمضمون الجملة محذوف، كما في نحو: (أنت ابني حقا) (وله علي ألف دينار عرفاً)، وهذا يؤدي إلى شيء من التعارض - شكلياً على أقل تقدير -؛ يقود إلى القول بأن المصدر المؤكّد غير المصدر المؤكّد لمضمون الجملة، ولذا علينا الفصل بين المصدر المؤكّد لعامله والمصدر المؤكّد لمضمون الجملة^{xli}. وقد أحس بهذا التناقض بعض القدماء، ومنهم ابن الناطم (ت ٦٨٦هـ) وابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) والاشموني (ت ٩٠٠هـ) والصبان (ت ١٢٠٦هـ)^{xlii}. وقد تناول الشاطبي هذه المسألة بالبحث، وانتهى إلى: ((أن للمصدر المؤكّد في هذا الباب إطلاقين: أحدهما أن يراد به المؤكّد لفعله، ...، والثاني: أن يراد به المؤكّد للجملة المذكورة قبله، وليس بمؤكّد لعامله الذي هو الفعل المقدر... فالإطلاقان مختلفان في الاصطلاح... وإذا تباين الاصطلاحان لم يدخل أحدهما على الآخر))^{xliii}. ويمكن أن نلمس شيئاً من هذا التعارض عند بعض المحدّثين أيضاً، ومنهم الشيخ مصطفى الغلاييني، فهو يقول عن المصدر الذي حُذف عامله وجوباً: ((واعلم أن ليس المصدر، الذي يُؤتى به بدلاً من التلطف بفعله، من المصادر المؤكّدة (كما زعم جمهور من النحاة)، وإنما هو ضرب آخر من المصادر، كما علمت. ولو كان مؤكّداً لم يُحذف عامله، لأنه إنما أتى به ليؤكّد عامله ويُقويه. فحذف العامل بعد ذلك يُنافي ما جيء بالمصدر لأجله. ولو كان مؤكّداً لجاز ذكر العامل معه. ولم يُقل بذلك أحدٌ منهم، مع إجماعهم على أنه يجوز ذكر العامل ومصدره المؤكّد له معاً. نحو (يا أيها أمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً) [الأحزاب ٥٦])^{xliii}. على الرغم من أنه ذكر قبل ذلك - في الموضوع السابع من المواضع التي يحذف فيها العامل في المصدر وجوباً - أن العامل في المصدر المؤكّد لمضمون الجملة محذوف، وببناء على ما سبق يمكن القول إن أمر حذف عامل المصدر المؤكّد ليس على إطلاقه، ولكن يمكن النظر إليه على أنه قسمان؛ الأول: المصدر المؤكّد لعامله وهو الذي لا يجوز حذف عامله، والآخر: المصدر المؤكّد لمضمون الجملة وهو الذي يكون عامله محذوفاً وجوباً ومفهوماً من دلالة الجملة التي قبله، وقد أغنت الجملة التي قبله عن ذكره، لذا قيل إن حذف عامله حذف واجب.

وقد حدد النحاة المواضع التي يحذف فيها العامل في المصدر وجوباً^{xliii} على النحو الآتي:

١. في الطلب أمراً أو نهياً أو دعاءً أو استفهاماً، نحو: "صبراً يا أخي على مصابك"، و "إقداماً لا تأخراً". و "سقياً له ورعياً"، و "أكسلاً وقد جد منافسوك؟".

٢. مصادر مسموعة شاع استعمالها ولا أفعال معها، ولكن القرائن دالة عليها مثل: "سمعاً وطاعة، عجباً، حمداً وشكراً لا كفرأ، معاذ الله سبحانه الله، لبيك، لبيك وسعديك، وحنانيك؟ دوا لبيك، حذاريك".

٣. في تفصيل مجمل أو بيان عاقبة مثل: (فَسَدُّوا الوَثَاقَ فِيمَا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَا فِدَاءً) [محمد ٤].

٤. إذا كرر المصدر أو حصر أو استفهم عنه وكان عامله خبراً عن اسم عين مثل: "أنت رحيلاً رحيلاً"، "إنما أنت رحيلاً"، "أأنت رحيلاً؟" و "المقدّر في ذلك كله فعل "ترحل" أو "راحل".

٥. أن يكون فعلاً علاجياً تشبيهاً بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبه: مررت على أخيك فإذا له بكاءً بكاءً ثكلى. استمعت إلى خالد فإذا له سجعٌ سجعٌ حمام. فإن لم تتقدم جملة أو كان الفعل غير علاجي وجب الرفع تقول: لأخيك بكاءً ثكلى، لخالد ذكاءً داهية.

ويهمنا أن نقف هنا على ما له علاقة بموضوع بحثنا (التعقيب المصدري)؛ وهو المصدر المؤكّد لمضمون الجملة، لأن التعقيب بالمصدر في القرآن الكريم إنما جاء عن طريق هذا النوع من المصادر دون غيرها، وهو يتمثل في حالتين يجب فيهما حذف العامل في المصدر، وهما: الأولى: أن يقع المصدر بعد جملة يؤكد مضمونها؛ ويكون المصدر فيها مؤكداً لنفسه، بأن يكون واقعاً بعد جملة مضمونها كمضمونها، ومعناها الحقيقي - لا المجازي - كمعناه، ولا تحتل مراداً غير ما يراد منه، فهي نص في معناه الحقيقي، كقولك: "لك علي ألف اعترافاً"؛ و: "أنت تعرف لو الديك فضلها يقيناً". ولا يصح في هذا النوع من الأساليب تقديم المصدر على الجملة التي يؤكد معناها، ولا التوسط بين جزأها. والحالة الثانية: أن يقع المصدر بعد جملة ليدفع احتمال المجاز فيها، ويجعل معناها نصاً في أمر واحد بعد أن لم يكن نصاً. ويسمى مؤكداً لغيره، كقولك: "هذا أخي حقاً" فلو لا المصدر "حقاً" لاحتمل الكلام الأخوة المجازية، و نحو: هذا بيتي قطعاً أي: أقطع برأيي قطعاً، فلو لا مجيء المصدر: "قطعاً" لجاز فهم المعنى على أوجه متعددة بعضها حقيقي، والآخر مجازي، أقربها: أنه بيتي حقاً، أو: أنه ليس بيتي حقيقة، ولكنه بمنزلة بيتي، لكثرة ترددي عليه، أو: ليس بيتي ولكنه يضم أكثر أهلي. ويكون المصدر في هذا النوع واقعاً بعد جملة معناها ليس نصاً في أمر واحد يقتصر عليه، ولا يحتمل غيره، وإنما يحتمل عدة معان مختلفة، منها المعنى الذي يدل المصدر عليه قبل مجيئه، فإذا جاء بعدها منع عنها الاحتمال، وأزال التوهم، وصار المعنى نصاً في شيء واحد. ولم

يشترط النحويون أن تكون الجملة السابقة على المصدر المؤكد مشتملة على لفظه^{xlvii}.

وقد أشار القدماء إلى دلالة هذا النوع من المصادر - أعني المؤكد لمضمون الجملة - على التوكيد؛ فقد تناول سيبويه الجوانب التركيبية لهذا الأسلوب وطريقة بنائه، كما أشار إلى الغرض من استعماله، وهو التوكيد والتثبيت، وتحدث أيضا عن العامل في هذا النوع من المصادر المستعملة للتوكيد، التي سبق أن مرت بنا الشواهد التي ذكرها مثل: له علي ألف درهم حقا، وكتاب الله عليكم، وصيغة الله، قال: ((واعلم أن نصب هذا "الباب" المؤكد به العايم منه وما يؤكد به نفسه، ينصب على إضمار فعل غير كلامك الأول، لأنه ليس في معنى كيف ولا لِمَ، كأنه قال: أَحَقُّ حَقًّا، فجعله بدلاً كظنًّا من أَظُنُّ، ..، وكتب الله تبارك وتعالى كتابه، ...، وصَبَغَ اللهُ صَبْغَةً، ولكن لا يظهر الفعل لأنه صار بدلاً منه بمنزلة سقيا. وكذلك توجَّه سائر الحروف من هذا الباب، كما فعلت ذلك في باب سقيا وحمدًا لك))^{xlviii}. فقد أشار سيبويه هنا إلى المصدر الذي يؤكد مضمون الجملة، ووسم نوعيه بالمؤكد العام والمؤكد لنفسه، ولعل النحاة انطلقوا من تعبير سيبويه عنهما في النص المذكور؛ فسموهما المؤكد لنفسه والمؤكد لغيره، وقد ذكر الأعم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) في شرحه كلام سيبويه في هذا الباب أن سيبويه سمى ما يؤكد ما قبله بالعام وما يؤكد نفسه خاصا، قال: ((سمى سيبويه، أيضا، الباب الأول [أي المؤكد لغيره أو لما قبله] توكيدا عاما؛ لأنه سمى هذا [يعني الباب الآخر الذي بشرحه، نحو: له علي ألف عرفا] توكيدا لنفسه، من حيث كان توكيد الاعتراف الذي هو معنى الكلام الظاهر، وهو لفظ اختصاص، فجعل الآخر عاما))^{xlix}. ومثل ذلك ما نجده عند الرضي الاسترأبادي (ت ٦٨٦هـ)، قال عن تسميتهما بالمؤكد لنفسه والمؤكد لغيره: ((وهذه عبارة المتأخرين، وسبويه يسمي المؤكد لنفسه: التأكيد الخاص، والمؤكد لغيره: التأكيد العام))¹. وقريب من ذلك ما نجده عند الشاطبي قال- شارحا هذه التسمية، في ضوء شواهد سيبويه وأمثله التي سبق ذكرها-: ((وقد يسمى أيضا الأول التوكيد الخاص، والثاني التوكيد العام، ومعنى الخصوصية في الأول مقصور على قوله: له علي كذا، وخاص به. وأما حقا فليس بخاص بتلك الجملة بعينها، بل يكون توكيدا لها، فنقول هو ابني حقا، ولغيرها نحو: أبوك منطلق حقا، وزيد قائم، وأبوك سائر، وغير ذلك من الأخبار، فيحق أن يسمى التوكيد العام، والأول خاصا))ⁱⁱ. وقد بين النحويون أن العامل في هذا النوع من المصادر - المؤكد لغيره أو المؤكد لنفسه - مقدر ومفهوم من سياق الجملة التي قبله التي يؤكد مضمونها، قال ابن يعيش عن المصدر الذي يؤكد غيره: ((والناصب لها فعل مقدر قبلها دل عليه معنى الجملة))ⁱⁱⁱ. وقال في موضع آخر عن المصدر الذي يؤكد نفسه: ((وما أكد نفسه، نحو: له علي ألف درهم عرفا ينتصب على إضمار فعل غير كلامك الأول، لأنه ليس بحال، ولا مفعول له، ...، ولا يظهر الفعل كما لم يظهر في باب: سقيا لك وحدا، فاعرفه))ⁱⁱⁱⁱ، فقد بين ابن يعيش هنا أن العامل في المصدر المؤكد لنفسه لا يظهر وان المصدر بدل منه. وقد ذهب الرضي إلى أن الجملة المتقدمة على المصدر هي العاملة فيه، قال: ((ولا يمتنع في كل ما هو تأكيد لنفسه من المصادر أن يقال: الجملة المتقدمة عاملة فيه، لنيابتها عن الأفعال الناصبة، وتأديتها معناها))^{lv}. وعلل الرضي وجوب حذف العامل مع هذا النوع من المصادر بان الجملة تقوم مقامه وتدل عليه فتعني عنه، قال: ((وإنما يجب حذف الفعل الناصب في المؤكد لنفسه ولغيره، لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه، وقائمتين مقامه، أعني قبل المصدر، فلا يجوز تقدم المصدرين على الجملتين، لكونهما كالعامل الضعيف، ...، وأنا لا أرى بأسا بارتكاب كون الجملتين بأنفسهما عاملتين في المصدرين، لإفادتهما معنى الفعل، كما ذكرنا، فلا يتقدم المصدران عليهما لضعف العامل))^{lv}، فهو يستدل - على أن العامل في المصدر المؤكد لنفسه هو: الجملة المتقدمة - بأن هذا المصدر لا يجوز أن يتقدم على الجملة لأنها عامل ضعيف؛ لكونها نائبة عن الناصب وليست هي الناصب الأصلي. وقد أفاد الرضي أن المصدر المؤكد لنفسه يختلف عن المؤكد لعامله من حيث طبيعة ما يؤكد كل منهما، فالأول يؤكد معنى توديه الجملة في حين يؤكد الثاني فعله أو عامله؛ فهما لا يختلفان من حيث دلالتهم على التوكيد ولكنهما يختلفان في تركيب الجملة التي يدخلان في تأليفها شكليا؛ قال: ((إن المصدر الظاهر يؤكد نفسه، ف: اعترافا، في: له علي ألف درهم اعترافا، يؤكد الاعتراف الذي تضمنته الجملة المذكورة، كما أن المصدر مؤكد لنفسه في نحو: ضربت ضربا، إلا أن المؤكد ههنا مضمون المفرد أي الفعل من دون الفاعل، لأن الفعل يدل وحده على المصدر والزمان، وأما في مسألتنا، فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكاملها، لامضمون احد جزأيا... فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر ناصبا))^{lvi}. وقد حدد الرضي ضابطتين لوجوب حذف الفعل في مثل هذه المصادر، قال: ((ففي مثل هذه المصادر ضابطان لوجوب حذف أفعالها: الإضافة المذكورة [أي إضافة المصدر إلى فاعله]، وكونها تأكيدا لأنفسها))^{lvii}. ويذهب الرضي إلى أن المصدر المؤكد لغيره هو في الحقيقة مصدر مؤكد لنفسه، قال: ((واعلم أن المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه، وإلا فليس بمؤكد، لأن معنى التأكيد تقوية الثابت بان تكرره، وإذا لم يكن الشيء ثابتا فكيف يقوى؟ وإذا كان ثابتا فمكرره إنما يؤكد نفسه))^{lviii}. ويستدل على أن المؤكد لغيره مؤكد لنفسه في الحقيقة بان ((جميع الأمثلة الموردة للمؤكد لغيره، إما صريح القول، أو ما هو في معنى القول، قال تعالى: ﴿ذلك عيسى بن مريم قول الحق﴾، وقولهم: هذا القول لا قولك، أي هذا القول الحق لا أقول مثل قولك، انه باطل... وقولك: هذا زيد حقا، أي: قولا حقا))^{lix}. ثم يورد مجموعة من الشواهد والأمثلة ويعالجها على وفق هذه الرؤية لينتهي إلى القول: ((فقد تبين - بما قدمنا - أن جميع المصادر المؤكدة لغيرها، ينبغي أن تكون مدلولة الجملة المتقدمة بحيث لا تحتمل من حيث اللفظ سواها؛ كما في المؤكدة لنفسها))^{lx}. وقد عد الطاهر بن عاشور مصطلح النحاة: المصدر المؤكد لنفسه تسمية غريبة، قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَعَدَّ اللهُ لَأُخْلِفَ اللهُ وَعَدَّهُ﴾ الروم ٦: ((وهذا من المفعول المطلق المؤكد لمعنى جملة قبله هي بمعناه ويسمي النحويون مصدرًا مؤكداً لنفسه تسمية غريبة يريدون بنفسه معناه دون لفظه))^{lxi}.

في الدلالة الصرفية للتعقيب المصدرية: إن لموضوع التعقيب المصدرية وجهين ينبعان من طبيعة الموضوع، ولذا يمكن القول إن التعقيب المصدرية مقولة صرفية نحوية؛ لكونه ظاهرة أسلوبية لغوية، عمادها المصدر - الذي هو مقولة صرفية -، وذلك في حال وقوعه مفعولا مطلقا مؤكدا لمضمون الجملة السابقة - وهذا الأمر مقولة نحوية -، ولا شك في أن استعمال المصدر أضفى مرونة تعبيرية على النص لأنه أدى إلى دلالات صرفية مختلفة اكسبه إياها سياق النص الكريم، من جهة، مما أسهم في خلق معان فنية وجمالية بخيوط بيانية كما في الاستعارة أو المجاز المرسل مثلا، تنبثق من خصائص الكلمة الصرفية (المصدر) وعلاقتها بالكلمات الأخرى في الجملة. وأول ما ينبغي لنا الوقوف عليه في هذه الظاهرة الأسلوبية أنها تمثلت في النص الكريم بالاسم دون غيره من أشكال الكلمة في العربية، كالفعل أو الحرف، كما تجلت، من بين أشكال الاسم، في (المصدر) دون غيره من صور الصيغ الصرفية للاسم في لغة القرآن الكريم. ولا بد لنا أن نشير هنا إلى أن اختيار المصدر من البدائل أو الأشباه والنظائر التعبيرية المتعددة الأخرى وتفضيله عليها في تلك المواضع، إنما جاء مبنيا على أساس لغوي وبلاغي؛ مرجعه ما يمتاز به الاسم أولا والمصدر ثانيا من دلالة صرفية؛ ذلك ((أن أصل المعنى يمكن الدلالة عليه بأكثر من صيغة))^{lxii}، فيكون الأساس، الذي تجري عملية اختيار طريقة التعبير بناء عليه، هو مراعاة الفروق بين المعاني الوظيفية للصيغ التي تشترك في ما بينها في الدلالة على معنى ما^{lxiii}. فقد جرى التعقيب - كما ذكرنا - عن طريق الاسم، والاسم يفيد الثبوت لا

التجدد والحدوث؛ قال عبد القاهر الجرجاني: ((إن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجده شيئاً بعد شيء، وأما الفعل فموضوعه على أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء))^{lxiv}. وقد أشار الرازي إلى الفرق بين الاسم والفعل انطلاقاً من كينونة كل منهما، قال: ((الاسم له دلالة على الحقيقة دون زمانها، فإن قلت: زيد منطلق لم يفد إلا إسناد الانطلاق إلى زيد. وأما الفعل فله دلالة على الحقيقة وزمانها، فإذا قلت: انطلق زيد أفاد ثبوت الانطلاق في زمن معين لزيد. وكل ما كان زمانياً فهو متغير والتغير مشعر بالتجدد))^{lxv}. وقال الكفوي عن دلالة المصدر الصرفية: ((وقيل: المصدر مَوْضُوعُ الْحَدِيثِ مِنْ حَيْثُ اغْتَبِرَ تعلقه بالمنسوب إليه على وجه الإيهام، ولهذا يقتضي الفاعل والمفعول، ويحتاج إلى تعيينهما في استعماله))^{lxvi}. ومن هنا فقد قرر الدكتور فاضل السامرائي أن الاسم اعم واشمل والثبت في الدلالة من الفعل؛ لأن الفعل مقيد بأحد الأزمنة الثلاثة مع إفادة التجدد في حين أن دلالة الاسم لا تقتضي التقيد بالزمن والتجدد^{lxvii}. والى مثل ذلك ذهب الدكتور محمود احمد عكاشة، قال: ((الاسم أقوى في الدلالة من الفعل، فالاسم يفيد ثبوت الصفة لصاحبها... بينما يدل الفعل على التجدد والحدوث، و[وهو] مقيد بالزمن))^{lxviii}. تجمع آراء العلماء هذه على أن الاسم أقوى دلالة من الفعل واشمل. والمصدر يتضمن الحدث فقط دون الزمن في حين أن الفعل يدل على الحدث والزمن معاً، وعليه فالمصدر هو ما يدل على الحدث متضمناً فاعله، قال الرضي: ((الحدث إن اعتبر صدره عن الفاعل ووقوعه على المفعول سُمي مصدرًا))^{lxix}. ويرى ابن قيم الجوزية أن ((المصدر دال على الحدث وفاعله))^{lxx}. ولكن هذا الاقتران بين الحدث وفاعله في المصدر لا يتحدد بزمن معين؛ وهو ما يناسب دلالة الثبوت التي يفيدها الاسم، في حين أن الفعل يشتمل على الحدث وفاعله مقترنا بزمن ماضٍ أو مضارع أو مستقبل. ومن ثم يمكن، في ضوء ما سبق، أن نفهم أساس اختيار النص الكريم للاسم (المصدر) وسيلةً للتعقيب دون الفعل؛ ويمكن إيضاح ذلك بما ورد في قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾، فقد استعمل النص الشريف المصدر (صنع) وأضافه إلى فاعله، ولم يأت به بصيغة الفعل، كأن يقال: ترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب صنعها الله الذي أتقن كل شيء. وصنع هنا مصدر بمعنى اسم المفعول، قال الزركشي: ((قوله: (صنع الله) أي: مَصْنُوعُهُ))^{lxxi}. ولكن النص الكريم فضّل المصدر على اسم المفعول؛ لأن فيه الحدث والفاعل وهو الله تعالى، وهو يناسب معنى الآية الكريمة والغرض منها غاية المناسبة، ويناسب هذا أن معنى الصنْع في اللغة هو إجادَةُ الفعل^{lxxii}، وهو معنى يوافق الدلالة العامة للآية الكريمة التي تريد بثها في نفوس السامعين. إن مسألة التناوب بين المصدر والفعل أمر محتمل ووارد ولعل مما يؤكد ذلك وقوع الفعل موقع المصدر في بعض القراءات، وقد ورد ذلك في قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ [يونس: 4]، فقد قرئت وَعَدَّ اللَّهُ عَلَى أَلْفِ الْفِعْلِ^{lxxiii}. كما دل المصدر على معنى الوصفية، كالدلالة على اسم الفاعل أو اسم المفعول في قوله تعالى: ﴿واتوا النساء صدقاتهن نحلة﴾ [النساء: 4] بمعنى أتوا النساء صدقاتهن نالحين. فنحلة مصدر، بمعنى عطية؛ قال الراغب الأصفهاني: ((وَالنَّحْلَةُ وَالنَّحْلَةُ: عَطِيَّةٌ عَلَى سَبِيلِ التَّيْرِ، وَهُوَ أَحْسَنُ مِنَ الْهَيْبَةِ، إِذْ كُلُّ هَيْبَةٍ نَحْلَةٌ، وَلَيْسَ كُلُّ نَحْلَةٍ هَيْبَةً))^{lxxiv}. قال الزمخشري: ((كانه قيل: وانحلوا النساء صدقاتهن نحلة، أي أعطوهن مهورهن عن طيبة أنفسكم، أو على الحال من المخاطبين، أي أتوهن صدقاتهن نالحين طيبين النفوس بالإعطاء، أو من الصدقات، أي منحولة معطاة عن طيبة الأنفس))^{lxxv}. وقال الفخر الرازي: ((أَنَّهَا نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ، ثُمَّ فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: عَلَى الْحَالِ مِنَ الْمُخَاطَبِينَ أَيْ أَتَوْهُنَّ صَدَقَاتِهِنَّ نَاحِلِينَ طَيِّبِي النَّفُوسِ بِالْإِعْطَاءِ. وَالثَّانِي: عَلَى الْحَالِ مِنَ الصَّدَقَاتِ، أَيْ مَنْحُولَةً مُعْطَاةً عَنْ طَيِّبَةِ الْأَنْفُسِ))^{lxxvi}. ولعل هاتين الداللتين مرادتان هنا، فيكون هذا التعبير قد جمع الداللتين معاً؛ بان يكون الأمر للرجال بإيتاء النساء صدقاتهن وهم نالحون أي طيبو النفس، أو يكون الأمر بإيتاء النساء صدقاتهن وهن منحولات. وقد أفاد المصدر دلالة اسم المرة كما في قوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ﴾، قال ابن جني ((الفعلة: كناية عن الحال التي تكون عليها، كالركبة، والجلسة. والمشيئة، والإكلة: فجرت مجرى قولك: وفعلت فعلك الذي فعلت؛ وذلك لأن الفعل قد تعاقب الفعل، كقولهم: نشدته نشداً، وكذلك ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾))^{lxxvii}. وقد أشار الزمخشري إلى أن الصبغة فعلة بمعنى المرة، ويبيّن أن في استعمالها جانباً بلاغياً يتمثل في أنها استعارة مبناها المشاكلة لفعل النصارى، قال: ((هي فعلة من صبغ، كالجلسة من جلس، وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ، والمعنى: تطهير الله، لأن الإيمان يظهر النفوس. والأصل فيه أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم في ماء أصفر يسمونه المعمودية، ويقولون: هو تطهير لهم.... وإنما جيء بلفظ الصبغة على طريقة المشاكلة، كما تقول لمن يغرس الأشجار: اغرس كما يغرس فلان، تريد رجلاً يصطنع الكرم وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً يعني أنه يصبغ عباده بالإيمان، ويظهرهم به من أضرار الكفر فلا صبغة أحسن من صبغته))^{lxxviii}. وذكر ابن عطية أن الصبغة هنا استعارة غير أنه لم يقل بأنها على طريقة المشاكلة، وإنما عدها استعارة لأن الدين يظهر على الإنسان كما أن الصبغ يظهر على صاحبه، قال: ((سمي الدين صِبْغَةً استعارة من حيث تظهر أعماله وسمته على المتدين كما يظهر الصبغ في الثوب وغيره))^{lxxix}. وجمع الفخر الرازي الآراء التي قيلت في تفسير الصبغة هنا، قال: ((وَالصَّبْغَةُ: فِعْلَةٌ مِنْ صَبَغَ كَالْجَلْسَةِ مِنْ جَلَسَ، وَهِيَ الْحَالَةُ الَّتِي يَقَعُ عَلَيْهَا الصَّبْغُ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي الْمُرَادِ بِصِبْغَةِ اللَّهِ عَلَى أَقْوَالٍ. الْأَوَّلُ: أَنَّهُ دِينُ اللَّهِ، وَذَكَرُوا فِي أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ دِينَ اللَّهِ بِصِبْغَةِ اللَّهِ وَجُوهًا. أَحَدُهَا: أَنَّ بَعْضَ النَّصَارَى كَانُوا يَغْمِسُونَ أَوْلَادَهُمْ فِي مَاءٍ أَصْفَرَ يُسَمُّونَهُ الْمَعْمُودِيَّةَ وَيَقُولُونَ: هُوَ تَطْهِيرٌ لَهُمْ... وَالسَّبَبُ فِي إِطْلَاقِ لَفْظِ الصَّبْغَةِ عَلَى الدِّينِ طَرِيقَةُ الْمَشَاكَلَةِ... وَثَانِيهَا: الْيَهُودُ تَصْنَعُ أَوْلَادَهَا يَهُودًا وَالنَّصَارَى تَصْنَعُ أَوْلَادَهَا نَصَارَى بِمَعْنَى يُلْفُونَهُمْ فَيَصْنَعُونَهُمْ بِذَلِكَ لِمَا يَشْرَبُونَ فِي قُلُوبِهِمْ،... يُقَالُ: فَلَانٌ يَصْنَعُ فَلَانًا فِي الشَّيْءِ، أَيْ يُدْخِلُهُ فِيهِ وَيَلْزِمُهُ إِيَّاهُ كَمَا يُجْعَلُ الصَّبْغُ لَازِمًا لِلثَّوَابِ.... وَثَالِثُهَا: سُمِّيَ الدِّينُ صِبْغَةً لِأَنَّ هَيْبَتَهُ تَظْهَرُ بِالمُشَاهَدَةِ مِنْ أَثَرِ الطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ،.... وَرَابِعُهَا: ... وَصَفَ هَذَا الْإِيمَانَ مِنْهُمْ بِأَنَّهُ صِبْغَةُ اللَّهِ تَعَالَى لِيُبَيِّنَ أَنَّ الْمُبَايَنَةَ بَيْنَ هَذَا الدِّينِ الَّذِي اخْتَارَهُ اللَّهُ، وَبَيْنَ الدِّينِ الَّذِي اخْتَارَهُ الْمُبْطِلُ ظَاهِرَةٌ جَلِيَّةٌ، كَمَا تَظْهَرُ الْمُبَايَنَةُ بَيْنَ الْأَلْوَانِ وَالْأَصْبَاغِ لِذِي الْحِسِّ السَّلِيمِ...))^{lxxx}. وهكذا يكون هذا الاستعمال قد أفاد معاني عدة قد يكون النص الكريم مریداً لها، منها أن صبغة الله هي دين الله، أو أنها فطرة الله الناس على دينه. ومثل ذلك استعمال المصدر على نحو يؤدي إلى احتمال التركيب لأكثر من معنى من خلال احتمال أكثر من دلالة صرفية^{lxxxi}، ولعل ذلك يعود إلى طبيعة الصبغة الصرفية للكلمة كما في قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نَزُلًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران ١٩٨]، والنزل: ما يُعَدُّ لِلنَّازِلِ مِنَ الرَّادِّ وَالضِّيَافَةِ وَالقَرَى هَذَا أَصْلُهُ ثُمَّ اتَّسَعَ فِيهِ فَأُطْلِقَ عَلَى الرِّزْقِ وَالغَدَاءِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَضِيفٍ^{lxxxii}. وهي تحتمل أن تكون مصدراً، أو مصدراً بمعنى اسم المفعول، كما تحتمل أن تكون جمع تكسير، قال العكبري: ((نَزُلًا) : مَصْدَرٌ، وَاتِّصَالُهُ بِالمَعْنَى... وَيجوزُ أَنْ يَكُونَ جَمْعٌ نَازِلٌ...، فَعَلَى هَذَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَالِئًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي خَالِدِينَ. وَيَجُوزُ إِذَا جَعَلْتَهُ مَصْدَرًا أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى المَفْعُولِ، فَيَكُونُ خَالِئًا مِنَ الضَّمِيرِ المَجْرُورِ فِي فِيهَا: أَيْ: مَنْزُولَةً))^{lxxxiii}. ونزلاً هنا تأتي في سياق مشابه لمصدر آخر معقب به وهو قوله تعالى: ﴿ثَوَابًا مِنْ عِنْدِ

الله)، والتعقيب بهذا المصدر جاء لمعنى لطيف وهو تأكيد معنى أن للأبرار جنات تجري من تحتها الأنهار؛ وذلك بان رزقهم يأتيهم في الآخرة، من عند الله تعالى، من غير عناء ولا كد؛ يؤيد ذلك قول أبي حيان في تفسيره، قال: ((النُّزُلُ الثَّوَابُ، وَهِيَ كَقَوْلِهِ: ثَوَاباً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ... وَيُقَالُ: أَقَمْتُ لِلْقَوْمِ نَزْلَهُمْ أَيَّ مَا يَصْلُحُ أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْهِ مِنَ الْغَدَاءِ، وَجَمْعُهُ أَنْزَالٌ... وَمَعْنَى مَنْ عِنْدَ اللَّهِ: أَيُّ لَا مِنْ عِنْدَ غَيْرِهِ، وَسَمَاءُهُ نَزْلًا لِأَنَّهُ ارْتَفَعَ عَنْهُمْ تَكَالِيفُ السَّعْيِ وَالْكَسْبِ، فَهُوَ شَيْءٌ مُهَيَّبٌ يَهَيِّبُ لَهُمْ لَا تَعَبٌ عَلَيْهِمْ فِي تَحْصِيلِهِ هُنَاكَ، وَلَا مَشَقَّةٌ. كَالطَّعَامِ الْمُهَيَّبِ لِلصَّبِيِّ لَمْ يَتَّعِبْ فِي تَحْصِيلِهِ، وَلَا فِي تَسْوِيَّتِهِ وَمُعَالَجَتِهِ))^{lxxxiv}. وهكذا يكون في استعمالها توسع دلالي منبعه الصيغة الصرفية، إذ تدل كلمة (نزل) على معنيين، فهي تحتمل أن تكون مصدرا، على معنى الثواب، يؤكد أن لهم جنات تجري من تحتها الأنهار، كما تحتمل أن تكون جمع تيسير لاسم الفاعل (نازل) وهم المتقون الخالدون الذين أكرمهم الله بإدخالهم الجنة؛ فيكون النص قد جمع المعنيين في تعبير واحد. ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ((وَامْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنَّ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ)) [الأحزاب ٥٠]، فقد وردت كلمة خالصة مصدرا على الرغم من كونها على وزن فاعلة، فكأنها بمعنى رخصة لك فهي لا تعود على المرأة وإنما تعود على الخصلة المذكورة؛ قال الفراء في تفسير معنى خالصة: ((يقول: هذه الخصلة خالصة لك ورخصة دون المؤمنين، فليس للمؤمنين أن يتزوجوا امرأة بغير مهر))^{lxxxv}، فقد جعل الأمر أو الخصلة خالصة وليست المرأة. وقد صرح الزمخشري بأنها مصدر، قال: ((خالصة مصدر مؤكد، كوعد الله، وصبغة الله، أي: خلص لك إحلال ما أحللتنا لك خالصة، بمعنى خلوصا، والفاعل والفاعلة في المصادر غير عزيزين، كالخارج والقاعد، والعافية والكاذبة))^{lxxxvi}. إن هذا الوزن غالبا ما يقع اسم فاعل، ولكن الزمخشري يرى أن (خالصة) هنا جاءت مصدرا كما أن الخارج والعافية والكاذبة تقع مصادر، وهو يقرر أن مثل هذا الاستعمال شيء غير عزيز في العربية. ومثله^{lxxxvii} ما جاء في قوله تعالى: ((وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ)) [الإسراء ٧٩]. ونظرا لما تمتاز به هذه الكلمة في سياقها فقد أجاز العكبري فيها وجهين: ((نافلة لك): فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: هُوَ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى تَهَجُّدًا؛ أَي تَنَفَّلَ تَنَفُّلاً، وَفَاعِلَةٌ هُنَا مَصْدَرٌ كَالْعَاقِبَةِ. وَالثَّانِي: هُوَ خَالٌ؛ أَي صَلَاةٌ نَافِلَةٌ))^{lxxxviii}. ويرى أبو حيان أن (خالصة) وقعت مصدرا يفيد التوكيد شأنه شأن وعد الله وصبغة الله، إلا أنه خالف الزمخشري فذهب إلى أن وزن فاعل في المصادر عزيز وليس شائعا، قال: ((هُوَ مَصْدَرٌ مُؤَكَّدٌ، ك: وَعَدَ اللَّهُ، وَصَبَّغَةَ اللَّهُ، أَي أَخْلَصَ لَكَ إِخْلَاصًا. أَخْلَلْنَا لَكَ، خَالِصَةً بِمَعْنَى خُلُوصًا، وَيَجِيءُ الْمَصْدَرُ عَلَى فَاعِلٍ وَعَلَى فَاعِلَةٍ وَقَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ: وَالْفَاعِلُ وَالْفَاعِلَةُ فِي الْمَصَادِرِ غَيْرُ عَزِيزَيْنِ، كَالْخَارِجِ وَالْعَاقِبَةِ وَالْكَاذِبَةِ. انْتَهَى، وَلَيْسَ كَمَا ذَكَرَ، بَلْ هُمَا عَزِيزَانِ،...، وَقَدْ تَنَازَلَ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مَصَادِرَ))^{lxxxix}. وما جاء في الآية الكريمة خطاب خص به الرسول ولم يشرحه فيه غيره لا لفظاً ولا معنى لشرف نبوته وتقرير لاستحقاق الكرامة لأجله^{xc}. فهي مزية خالصة به ﷺ من دون المؤمنين أي أن تتخذ زوجة بالهبة، أي دون مهر وليس لبقية المؤمنين ذلك^{xc1}. إن ما نلمسه في هذه الكلمة من تعدد في التوجيه الصرفي أو احتمال الوزن الواحد لأكثر من صيغة صرفية يدل على بلاغة النص القرآني لان هذا النوع من الاستعمال هو في الحقيقة من باب التوسع الدلالي في الوزن الصرفي الذي يجمع الدلالات المختلفة المحتملة فيمكن عندئذ أن يكون المعنى على أن خالصة مصدر فتكون هذه المزية خاصة بالرسول وخالصة له، كما يمكن أن تكون بمعنى اسم الفاعل فتكون المرأة، التي وهبت نفسها للرسول، هي الخالصة له.

في الدلالة النحوية للتعقيب المصدرية: سبق أن ذكرنا أن هذه المصادر المعقب بها جاءت على طريقة المفعول المطلق، الذي يؤدي وظيفة المصدر المؤكد لمضمون الجملة، وهذا هو الغالب، ويظهر هذا الأمر واضحا من الشواهد التي ذكرها القديما التي وجهت على أنها مفعول مطلق، وان لم يشيروا إلى أنها من التعقيب بالمصدر؛ قال الفراء: ((قوله: فَطَرْتُ اللَّهُ يَرِيدُ: دِينَ اللَّهِ مَنْصُوبَ عَلَى الْفِعْلِ، كَقَوْلِهِ (صَبَّغَةَ اللَّهُ))^{xcii}. وقال في موضع آخر: ((وما كان من سنة الله، وصبغة الله وشبهه فإنه منصوب لاتصاله بما قبله على مذهب حقا وشبهه))^{xciii}. وقال الاخفش: ((قال الله تعالى (وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا)، فقوله سبحانه (كِتَابًا مُؤَجَّلًا) توكيد، ونصبه على (كَتَبَ اللَّهُ ذَلِكَ كِتَابًا مُؤَجَّلًا). وكذلك كل شيء في القرآن من قوله (حَقًّا) إنما هو "أَحِقُّ ذَلِكَ حَقًّا". وكذلك (وَعَدَ اللَّهُ) و (رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ) و (صُنِعَ اللَّهُ) و (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) إنما هو من "صَنَعَ اللَّهُ ذَلِكَ صُنْعًا" فهذا تفسير كل شيء في القرآن من نحو هذا، وهو كثير))^{xciv}. وقال الزمخشري: ((سُنِّتَ اللَّهُ) بمنزلة وَعَدَ اللَّهُ وما أشبهه من المصادر المؤكدة))^{xcv}. وقال أيضا: ((صُنِعَ اللَّهُ من المصادر المؤكدة، كقوله وَعَدَ اللَّهُ. وَصَبَّغَةَ اللَّهُ))^{xcvi}. وقال ابن عطية: ((وقوله فَطَرْتُ اللَّهُ نصب على المصدر، كقوله صَبَّغَةَ اللَّهُ [البقرة: ١٣٨])^{xcvii}. وقال الفخر الرازي: ((أَمَا قَوْلُهُ: (صُنِعَ اللَّهُ) فَهُوَ مِنَ الْمَصَادِرِ الْمُؤَكَّدَةِ كَقَوْلِهِ: (وَعَدَ اللَّهُ) [النساء: ٩٥] و(صَبَّغَةَ اللَّهُ) [البقرة: ١٣٨])^{xcviii}. غير أننا نجد أن بعض تلك المصادر المعقب بها قد وجهت بأوجه إعرابية أخرى؛ مما أدى إلى تعدد الدلالات النحوية التي نتجت من هذا التعدد، (ومما لاشك فيه أن المعنى أصل والإعراب فرع عليه يختلف باختلاف أصله، وإذا تعددت احتمالات الإعراب في كلمة أو جملة فذلك دليل القوة التعبيرية في اختزال العديد من المعاني في نظم العبارة))^{xcix}. وفي ما يأتي من البحث نقف على اثر احتمال المصادر المعقب بها لأوجه إعرابية أخرى محتملة تصب في إغناء النص بالدلالات والمعاني؛ مما يؤكد أن النص القرآني نص معجز بلغ الغاية في مراتب بلاغة. ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: (صَبَّغَةَ اللَّهُ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صَبَّغَةً)؛ فقد وجهها الفراء على البدلية، قال: صبغة: ((نصب، مردودة على الملة))^c. وكذلك هي عند الاخفش، قال: ((قال (صَبَّغَةَ اللَّهُ) بالنصب،...، أبدل "الصَّبَّغَةَ" من "المِْلَةَ" فقال (صَبَّغَةَ اللَّهُ) بالنصب))^{ci}. ونقل النحاس هذا التوجيه واستحسنه^{cii}. وذكر مكي بن أبي طالب القيسي ثلاثة أوجه، الأول أنها بدل من ملة إبراهيم، والثاني هو النصب على الإغراء أي اتبعوا صبغة الله، والثالث النصب على التمييز^{ciii}. وجمع أبو حيان الأوجه المحتملة، ثم حاكمها وانتهى إلى أنها منصوبة على أنها مصدر مؤكد، قال: ((وَجَّهَ عَلَى أَوْجِهٍ: أَظْهَرَهَا أَنَّهُ مَنْصُوبٌ انْتِصَابَ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ... وَقِيلَ: هُوَ نَصَبٌ عَلَى الْإِغْرَاءِ، أَي الزَّمُوا صَبَّغَةَ اللَّهِ. وَقِيلَ: بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ: مِْلَةَ إِبْرَاهِيمَ، أَمَا الْإِغْرَاءُ فَتَنَافُرُهُ آخِرُ الْآيَةِ وَهُوَ قَوْلُهُ: وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ،...، وَأَمَا الْبَدَلُ، فَهُوَ بَعِيدٌ، وَقَدْ طَالَ بَيْنَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ وَالْبَدَلِ بِجَمَلٍ، وَمِثْلُ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ. وَالْأَحْسَنُ أَنْ يَكُونَ مُنْتَصِبًا انْتِصَابَ الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ عَنْ قَوْلِهِ: فَوَلُّوا أَمْثًا، فَإِنَّ كَانَ الْأَمْرَ لِلْمُؤْمِنِينَ، كَانَ الْمَعْنَى: صَبَّغَنَا اللَّهُ بِالْإِيمَانِ صَبَّغَةً، وَلَمْ يَصْنَعْ صَبَّغَتَكُمْ. وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ لِلْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، فَالْمَعْنَى: صَبَّغَنَا اللَّهُ بِالْإِيمَانِ صَبَّغَةً لَا مِثْلَ صَبَّغَتِنَا، وَطَهَّرَنَا بِهِ تَطْهِيرًا لَا مِثْلَ تَطْهِيرِنَا. وَنَظِيرٌ نَصَبٌ هَذَا الْمَصْدَرِ نَصَبٌ قَوْلِهِ: صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْفَقَ كُلَّ شَيْءٍ))^{civ}. وهكذا يحتمل النص دلالات نحوية مختلفة، يفيد بعضها التوكيد مثل النصب على المصدرية والإغراء، كما ان الدلالة تتوسع فتحتمل صبغة في حال نصبها على المصدرية ان تكون من قول المسلمين فتكون خاصة بهم وان تكون أمرا موجهة إلى اليهود والنصارى فتكون دالة على الفرق بين صبغة المسلمين وصبغة اليهود والنصارى. ومن ذلك (كتابا مؤجلا) في قوله تعالى: ((وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ)) [آل عمران ١٤٥]؛ فقد التفت الاخفش إلى معنى التوكيد في استعمال المصدر ومثل له بالمصدر حقا على انه مصدر مؤكد: ((فقوله سبحانه (كِتَابًا مُؤَجَّلًا) توكيد، ونصبه على (كَتَبَ اللَّهُ ذَلِكَ كِتَابًا مُؤَجَّلًا). وكذلك كل شيء في القرآن من

قوله (حقًا))^{cv}. واكتفى النحاس ومكي والبيضاوي والنسفي وأبو السعود والقاسمي^{cix}. في حين أضاف أبو حيان النصب على الإغراء، مؤكداً، لأن المعنى: كتب الموت كتاباً مؤجلاً مؤقتاً له أجل معلوم لا يتقدم ولا يتأخر))^{cvi}. ومثل ذلك نجده عند ابن الجوزي، ومثل بشواهد أخرى على هذه الظاهرة، قال ((قوله تعالى: كتاباً مؤجلاً تأكيداً، والمعنى: كتب الله ذلك كتاباً ذا أجل. والأجل: الوقت المعلوم، ومثله في التوكيد كتاب الله عليكم، لأنه لما قال: حرمت عليكم أمهاتكم دل على أنه مرفوض، فأكد بقوله: كتاب الله عليكم، وكذلك قوله تعالى: صنع الله لأنه لما قال: وترى الجبال تحسبها جامدة دل على أنه خلق الله فأكد بقوله: صنع الله))^{cviii}. وذهب إلى أنه مصدر مؤكد أيضاً الفخر الرازي والعكبري والقرطبي والبيضاوي والنسفي وأبو السعود والقاسمي^{cix}. في حين أضاف أبو حيان النصب على الإغراء، قال: ((والتصائب كتاباً على أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة السابقة والتقدير: كتب الله كتاباً مؤجلاً ونظيره: كتاب الله عليكم صنع الله ووعده الله. وقيل: هو منصوب على الإغراء، أي الزموا وأمنوا بالقدر وهذا بعيد))^{cx}. وأشار أبو حيان هنا إلى أن هذا التوجيه يشمل مصادر مشابهة وردت في القرآن الكريم وهي قوله تعالى: (صنع الله، ووعده الله). وبلغت الأوجه الإعرابية عند السمين الحلبي إلى ثلاثة أوجه، أظهرها عنده: أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة التي قبله، فعامله مضمراً تقديره: «كتب الله ذلك كتاباً»، وجعله مثل قوله تعالى: «صنع الله» (النمل: ٨٨) [وَعَدَ اللَّهُ] (النساء: ١٢٢)، و «كُتِبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ» [النساء: ٢٤]. والثاني: أنه منصوب على التمييز، وعده غير مستقيم؛ لأن التمييز منقول وغير منقول، وأقسامه محصورة وليس هذا شيئاً منها. كما أن الجملة تخلو من ذات مبهمة تحتاج إلى تفسير. والثالث: أنه منصوب على الإغراء، والتقدير: الزموا كتاباً مؤجلاً وأمنوا بالقدر، وضعفه لأن المعنى ليس على ذلك^{cxii}. وإذا نظرنا إلى معنى المصدر المؤكد لمضمون ما قبله، فإن المعنى يكون أن الله كتب لكل نفس عمرها كتاباً مؤقتاً بوقت معلوم لا يتقدم ولا يتأخر. وفي هذا تشجيع للجبناء وترغيب لهم في القتال، فإن الإقدام والإحجام لا ينقص من العمر ولا يزيد. وذهب الطاهر بن عاشور إلى أنه حال لأنه اسم بمعنى المكتوب، ويجوز أن يكون مصدراً مؤكداً، قال: ((كتاباً مؤجلاً يجوز أن يكون اسماً بمعنى الشيء المكتوب، فيكون حالاً من الأذن، أو من الموت، كقوله: لكل أجل كتاب [الرعد: ٣٨] و«موجلاً» حالاً ثانية، ويجوز أن يكون كتاباً مصدر كاتبة المستعمل في كُتِبَ للمبالغة، وقوله: مؤجلاً صفة له، وهو بدل من فعله المحذوف، والتقدير: كتبت كتاباً مؤجلاً أي مؤقتاً))^{cxiii}. ومن ذلك (ثواباً) في قوله تعالى: «لَا تُكْفِرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَدْخَلْتَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ» [آل عمران ١٩٥]، فقد جعلها الفراء تفسيراً خارجاً من معنى ما قبله، ولعله يريد به التمييز، قال: ((وقوله: نُزِّلَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ... (١٩٨) و(ثواباً) خارجان من المعنى: لهم ذلك نزالاً وثواباً، مفسراً كما تقول: هو لك هبة وبيعا وصدقة))^{cxiii}. وأعربها الزجاج مصدراً، قال: ((وقوله عز وجل: (ثواباً) مصدر مؤكد، لأن معنى (وَلَدْخَلْتَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ) «لأثيبتهم» ومثله (كتاب الله عليكم) لأن قوله عز وجل (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ. . .) . معناه: كتب الله عليكم هذا (كتاب الله) مؤكداً، وكذلك قوله: عز وجل: (وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب صنع الله الذي أتقن كل شيء) قد علم أن ذلك صنع الله))^{cxiv}. وبين ابن النحاس أنه مصدر مؤكد عند البصريين ومنصوب على القطع عند الكسائي وتفسير عند الفراء^{cxv}. واكتفى الزمخشري بوجه المصدر المؤكد، قال: ((ثواباً في موضع المصدر المؤكد بمعنى إثابة أو تثويباً من عند الله لأن قوله: (لَا تُكْفِرَنَّ عَنْهُمْ... (وَلَدْخَلْتَهُمْ) في معنى: لأثيبتهم))^{cxvi}. وذكر العكبري ستة أوجه، قال: ((ثواباً): مصدر، وفعله دل عليه الكلام المتقدم؛ لأن تكفير السيئات إثابة فكأنه قال لأثيبتكم ثواباً، وقيل: هو حال وقيل: تمييز وكلا القولين كوفي. والثواب بمعنى الإثابة، وقد يقع بمعنى الشيء المثاب به، كقولك هذا الدرهم ثوابك، فعلى هذا يجوز أن يكون حالاً من الجنات؛ أي: مثاباً بها، أو حالاً من ضمير المفعول في لدخلتكم؛ أي: مثابين. ويجوز أن يكون مفعولاً به؛ لأن معنى أدخلتكم أعطيتهم فيكون على هذا بدلاً من جنات، ويجوز أن يكون مستأنفاً؛ أي: يعطيهم ثواباً))^{cxvii}. ومن ثم تتعدد الدلالات التي تحتلها الآية الكريمة إذ يحتمل أن يكون المعنى أن دخولهم الجنة ثواباً من الله تعالى، أو أن أنهم يدخلون الجنة مثابين، أو أن الجنة هي ثوابهم، ولا شك أن انفتاح النص على كل هذه الدلالات يكسبه غنى وثراء فترى المعاني المحتملة تنبع من النص فتعبر القارئ بالاطمئنان إلى جزيل ثوابه سبحانه. ومنه (نصيبياً) في قوله تعالى: «وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانُ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا» [النساء: ٧]، جعله الفراء مصدراً مؤكداً، قال: ((وإنما نصب النصيب المفروض وهو نعت للنكرة لأنه أخرج مخرج المصدر. ولو كان اسماً صحيحاً لم ينصب. ولكنه بمنزلة قولك: لك على حق حقاً، ولا تقول: لك على حق درهما. ومثله عندي درهما هبة مقبوضة. فالمفروض في هذا الموضع بمنزلة قولك: فريضة وفرضاً))^{cxviii}. وهو منصوب عند الاخفش نصب المصدر كما في قوله تعالى: ((كتاباً مؤجلاً))^{cxix}. وذهب أبو عبيد إلى أنه منصوب على الخروج من الوصف^{cxx}. في حين وجه الزجاج نصبه على الحالية، قال: ((هذا منصوب على الحال، المعنى لهؤلاء أنصبه على ما ذكرناها في حال الفرض، وهذا كلام مؤكد لأن قوله جل ثناؤه: «لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانُ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ» معناه: إن ذلك مفروض لهن))^{cxxi}. ونقل مكي وجهي النصب على المصدرية والحالية^{cxxii}. وهو عند الزمخشري والرازي والنسفي منصوب على الاختصاص بفعل تقديره اعني، وأجازوا أن يكون منصوباً على المصدرية^{cxxiii}. وهو منصوب عند ابن عطية نصب المصدر المؤكد، قال: ((ونصيبياً مفروضاً، نصب على الحال، كذا قال مكي، وإنما هو اسم نصب كما ينصب المصدر في موضع الحال، تقديره: فرضاً، ولذلك جاز نصبه، كما تقول: لك علي كذا وكذا حقاً واجباً، ولولا معنى المصدر الذي فيه ما جاز في الاسم الذي ليس بمصدر هذا النصب، ولكن هذا حقاً انتهى كلامه. وهو مركب من كلام الزجاج والفراء، وهما متباينان لأن الانصباب على الحال مبين للانصباب على المصدر المؤكد مخالفاً له. وقال الزمخشري: ونصيبياً مفروضاً نصباً على الاختصاص بمعنى أعني: نصيباً مفروضاً مفطوعاً واجباً انتهى. فإن عني بالاختصاص ما اصطلاح عليه نحويون فهو مردود بكونه نكرة، والمنصوب على الاختصاص نصوا على أنه لا يكون نكرة. وقيل: انتصب نصب المصدر الصريح، لأنه مصدر أي نصيبه نصيباً. وقيل: حال من النكرة، لأنها قد وصفت. وقيل: بفعل محذوف تقديره: جعلته أو، أوجبت لهم نصيباً. وقيل: حال من الفاعل في قل أو كثر))^{cxxv}. وذهب الطاهر بن عاشور إلى أنه حال، قال: ((وقوله: نصيباً مفروضاً حال من (نصيب) في قوله: للرجال نصيب وللنساء نصيب وحيث أريد بنصيب الجنس جاء الحال منه مفرداً ولم يراع تعدده، فلم يقل: نصيبين مفروضين، على اعتبار كون المذكور نصيبين، ولا قيل: انصباء مفروضة، على

اعتبار كون المذكور مؤزراً للرجال والنساء، بل روعي الجنس فجاء بالحال مؤزراً ومفروضاً وصفت^{cxxvi}. وإذا نظرنا إلى هذه الأعراب وجدناها تؤدي إلى معان متعددة منها: ان نصيب المذكورين من الرجال والنساء نصيب مفروض قل أو كثر، أو انه مصدر يفيد توكيد الفكرة السابقة التي تتضمنها الآية، أو انه يفيد معنى الاختصاص ومن ثم هو يفيد التوكيد أيضاً. ومنه (فريضة) في قوله تعالى: (أباؤكم وأبناؤكم لا تدرون أيهم أقرب لكم نفعاً فريضة من الله إن الله كان عليماً حكيماً)، فقد عدها الفراء منصوبة على القطع، قال: ((فريضة من الله) نصب على القطع. والرفع في (فريضة) جازز لو قرئ به))^{cxxvii}. في حين اكتفى الاخفش ببيان أن نصبها مثل نصب كتاب مؤجلاً، قال: ((فنصب (وصية) و (فريضة من الله)، كما نصب (كتاباً مؤجلاً)))^{cxxviii}. وجعله الزجاج منصوباً على الحال المؤكدة، قال: ((منصوب على التوكيد والحال من . . ولأبويه. . . أي، ولهؤلاء الورثة ما ذكرنا مفروضاً، ففريضة مؤكدة لقوله (يوصيكم الله)^{cxxix}. وأعربها النحاس ومكي مصدر^{cxxx}. وجعلها الزمخشري مصدرًا مؤكداً، قال: ((فريضة نصبت نصب المصدر المؤكد، أي فرض ذلك فرضاً))^{cxxxi}. ومثل ذلك جاء عند ابن عطية والفخر الرازي والعكبري والقرطبي والبيضاوي وأبي حيان، الذي صرح بأنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة، والنسفي وابن عادل وأبي السعود^{cxxxii}. وجمع السمين الحلبي ما قيل فيها من أوجه؛ قال: ((فيها ثلاثة أوجه، أظهرها: أنها مصدر مؤكّد لمضمون الجملة السابقة من الوصية، لأن معنى «يوصيكم» فرض الله عليكم، فصار المعنى: «يوصيكم الله وصية فرض» فهو مصدر على غير الصدر. والثاني: أنها مصدر منصوب بفعل محذوف من لفظها. قال أبو البقاء: و «فريضة» مصدر لفعل محذوف أي: فرض الله ذلك فريضة «و الثالث: قاله مكي وغيره أنها حال لأنها ليست مصدرًا))^{cxxxiii}. وهكذا تعبر الآية الكريمة بـ(فريضة) عن معنيين؛ هما: دلالة المصدرية على التوكيد وهو المتبادر من اللفظ، لما بين يوصيكم وفريضة من تقارب، أي يوصيكم وصية أو يفرض عليكم فرضاً. والمعنى الثاني: الدلالة على الوصفية الذي تفيده الحال، أي للمذكورين حصتهم المقررة مفروضة. ومنه (وصية) في قوله تعالى: (ومن بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار وصية من الله والله عليم خليم) [النساء ١٢]، قال الفراء في توجيهها: ((ونصب قوله وصية من قوله: فلكل واحدٍ منهما السدس - وصية من الله، مثل قولك: لك درهمان نفقة إلى أهلك، وهو مثل قوله نصيباً مفروضاً))^{cxxxiv}. ومثلها الاخفش بـ: كتاباً مؤجلاً: ((نصب (وصية) و (فريضة من الله)، كما نصب (كتاباً مؤجلاً)))^{cxxxv}. وأعربها والعكبري والنحاس مصدر^{cxxxvi}. وقال الزمخشري: ((وصية من الله مصدر مؤكّد، أي يوصيكم بذلك وصية، كقوله: (فريضة من الله) ويجوز أن تكون منصوبة بغير مضار))^{cxxxvii}. وجعلها مكي منصوبة على أنها مصدر في موضع الحال، ونقل توجيه الفراء من أنها منصوبة على الخروج، أو ان غير مضار عمل فيها^{cxxxviii}. وجمع صاحب الدر المصون الأوجه النحوية، قال: ((في نصبها أربعة أوجه؛ أحدها: أنها مصدر مؤكّد، أي يوصيكم الله بذلك وصية الثاني: أنها مصدر في موضع الحال، والعمل فيها يوصيكم. قاله ابن عطية، والثالث: أنها منصوبة على الخروج: إمّا من قوله: {فلكل واحدٍ منهما السدس} أو من قوله: (فهم شركاء في الثلث)، وهذه عبارة تشبه عبارة الكوفيين. والرابع: أنها منصوبة باسم الفاعل وهو «مضار»، والمضارة لا تقع بالوصية بل بالورثة، لكنه لما وصى الله تعالى بالورثة جعل المضارة الواقعة بهم كأنها واقعة بنفس الوصية مبالغة في ذلك))^{cxxxix}. فقد أفاد استعمال المصدر معاني عدة منها دلالة التوكيد التي يفيد المصدر المؤكد، ودلالة الحالية التي يؤديها الحال الذي يدل على المبالغة؛ لان المصادر إذا وقعت أحوالاً دلت على المبالغة. ودلالة المفعولية على أنها مفعول به لاسم الفاعل مضار أي على ألا تؤدي إلى الإضرار بالوصية.

ومنه (كتاب الله) في قوله تعالى: ((والمحصنات من النساء إلا ما ملكن أيما كن كتاب الله عليكن)) [النساء ٢٤]، قال الفراء في توجيهه: ((وقوله: كتاب الله عليكن كقولك: كتابا من الله عليكم. وقد قال بعض أهل النحو: معناه: عليكم كتاب الله. والأول أشبه بالصواب))^{cxli}. وقال أبو عبيدة: ((«كتاب الله عليكن»، أي: كتب الله ذاك عليكم، والعرب تفعل مثل هذا إذا كان في موضع «فعل» أو «يفعل»، «نصوبه»))^{cxlii}. ووجهها الزجاج على أنها مصدر مؤكّد وأجاز ان تكون منصوبة على الإغراء بفعل بفسره (عليكم): ((وقوله: (كتاب الله عليكن) منصوب على التوكيد محمول على المعنى، لأن معنى قوله: (حزمت عليكن أمهاتكن) كتب الله عليكم هذا كتاباً...، وقد يجوز أن يكون منصوباً على جهة الأمر، ويكون (عليكم) مفسراً له، فيكون المعنى الزموا كتاب الله. ولا يجوز أن يكون منصوباً بـ (عليكم)، لأن قولك: عليكن زياداً، ليس له ناصب متصرف فيجوز تقديم منصوبه))^{cxliii}. وقال الزمخشري: ((كتاب الله عليكن مصدر مؤكّد، أي كتب الله ذلك عليكم كتاباً وفرضه فرضاً))^{cxliiii}. وجمع السمين الحلبي الأوجه النحوية فيها، قال: ((في نصبه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه منصوب على أنه مصدر مؤكّد لمضمون الجملة المتقدمة قبله وهي قوله: «حزمت»، ونصبه بفعل مقدر أي: كتب الله ذلك عليكم كتاباً. ... الثاني: أنه منصوب على الإغراء بـ «عليكم» والتقدير: عليكم كتاب الله أي: الزمواه كقوله: «عليكن أنفسكن» [المائدة: ١٠٥]، وهذا رأي الكسائي ومن تابعه، أجازوا تقديم المنصوب في باب الإغراء والبصريون ينعون ذلك، قالوا: لأن العامل ضعيف.... والثالث: أنه منصوب بإضمار فعل أي: الزموا كتاب الله، وهذا قريب من الإغراء))^{cxliiii}. وبين الطاهر بن عاشور ان قوله: كتاب الله عليكن تدليل، غايته التحريض على وجوب الوقوف عند كتاب الله، ف عليكن نائب مناب (الزموا)، وهو مصير بمعنى اسم الفعل، وذلك كثير في الظروف والمجرورات المنزلة منزلة أسماء الأفعال بالقرينة، كقولهم: إليك، ودونك، وعليك. وكتاب الله مفعوله مقدم عليه عند الكوفيين، أو يجعل منصوباً بـ (عليكن) محذوفاً دل عليه المذكور بعده، على أنه تأكيد له، ويجوز أن يكون كتاباً نائباً مناب فعله، أي كتب الله ذلك كتاباً، وعليكن متعلقاً به^{cxliv}. وبهذا تعبر الآية الكريمة عن معنيين رئيسيين؛ هما: أولهما: توكيد معنى الجملة السابقة بوصفه مصدرًا مؤكداً لمضمون الجملة، والمعنى الثاني: انه حث على الالتزام بكتاب الله، على معنى الإغراء. ومنه (توبة) في قوله تعالى: (فمن لم يجد صياماً شهريين متتابعين توبة من الله وكان الله عليماً حكيماً) [النساء ٩٢] جعلها الزجاج مفعولاً لأجله، قال: ((ونصب (توبة من الله) على جهة نصب فعلت ذلك حذار الشر))^{cxlvi}. وهو منصوب عند النحاس ومكي والرازي والبيضاوي والطاهر بن عاشور على المصدرية وأجازوا ان يعرب مفعولاً لأجله^{cxlvii}. في حين وجه العكبري نصبه على انه مفعول لأجله وأجاز نصبه على المصدرية^{cxlviii}. واكتفى القرطبي والنسفي بوجه النصب على المصدرية^{cxlix}. وقال أبو حيان: ((توبة من الله انصب على المصدر أي: رجوعاً منه إلى التسهيل والتخفيف (...))^{cl}. وأضاف صاحب اللباب مع الوجهين السابقين وجه النصب على الحالية^{cli}؛ قال: ((أحدها: أنه مفعول من أجله، تقديره: شرع ذلك توبة منه،...، الثاني: أنها منصوبة على المصدر أي: رجوعاً منه إلى التسهيل، حيث نقلكم من الأثقل إلى الأخف، أو توبة منه، أي: قبولاً منه، من تاب عليه، إذا قبل توبته، فالتقدير: تاب عليكم توبة منه. الثالث: أنها منصوبة على الحال، ولكن على حذف مضاف، تقديره: فعليه كذا حال كونه صاحب توبة))^{clii}. وبهذا تكون توبة احتملت ثلاثة معان في هذا السياق، الأول ان صيام شهرين متتابعين يكون من أجل التوبة على أنها مفعول لأجله، والثاني: أنها مصدر مؤكّد يفيد توكيد معنى التوبة المفهوم من سياق قوله صيام شهرين، والثالث: دلالة الحالية على تقدير حذف مضاف إليه، أي عليه صيام شهرين في حال كونه صاحب توبة. ومنه (غروراً) في قوله تعالى: (يؤحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً) [الانعام ١١٢] قال الزجاج: ((و (غروراً) منصوب على المصدر، وهذا المصدر

محمول على المعنى. لأن مبنى إحياء الزخرف من القول معنى الغرور، وكأنه قال يَغْرُونَ غُروراً.))^{cliii}. في حين ذهب ابن النحاس إلى إعرابه حالاً، قال: ((و غُروراً نصب على الحال لأن معنى يُوجي بعضهم إلى بعض يَغْرُونَهم بذلك غرورا ويجوز أن يكون [مصدرا] في موضع الحال))^{cliv}. وهذا الوجه الأخير هو الذي اكتفى مكي بذكره، قال: ((قوله (غُروراً) نصب على أنه مصدر في موضع الحال))^{clv}. في حين أجاز العكبري والبيضاوي أن يكون منصوبا على أنه مفعول لأجله أو الحالية^{clvi}. وجعله أبو حيان منصوبا على أنه مفعول لأجله وأجاز الأوجه الأخرى السابق ذكرها، قال: ((وانتصب غُروراً على أنه مفعول له وجوزوا أن يكون مصدراً ليُوجي لأنه بمعنى يُغْرُ بعضهم بعضاً أو مصدراً في موضع الحال أي غَارِبين))^{clvii}. واكتفى صاحب التحرير والتنوير بإعرابه مفعولاً لأجله، قال: ((وانتصب غُروراً على المفعول لأجله ليعمل يوجي، أي يرجون زخرف القول ليغروه))^{clviii}. ومن ثم فإن (غرورا) في الآية الكريمة تعرب بثلاثة أعراب عن ثلاثة معان يصح أن تكون مرادة، الأول: أن تكون مفعولاً لأجله، على أنهم يوجي بعضهم إلى بعض لأجل الغرور، والثاني: أنها تكون منصوبة على المصدرية لأن معنى الإحياء بزخرف القول أنهم يغرورهم؛ فكأنه معنى الآية: يغر بعضهم بعضاً بزخرف القول غرورا، والثالث: أنه منصوب على الحالية أي يوجي بعضهم إلى بعض زخرف القول غارين.

ومنه (سنة) في قوله تعالى: ﴿مُنْهَا وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلًا (٧٦) سُنَّةً مَنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا﴾ [الاسراء ٧٦-٧٧]، التي فسر الفراء نصبها على حذف حرف الجر الكاف، قال: ((نصب السنة على العذاب المضمر، أي يُعَذِّبُونَ كسنة من قد أرسلنا))^{clix}. وجعله الأخفش منصوبا على المصدرية، قال عنها: ((أي: سنَّناها سنَّة))^{clx}. وتابعه الزجاج، قال: ((سنَّة)) منصوب بمعنى أنا سنَّنا هذه السنة فيمن أرسلنا قبلك من رُسُلِنَا))^{clxi}. ووجهها ابن النحاس على المصدرية ثم نقل توجيهه الفراء^{clxii}. ووجه الزمخشري نصبها على المصدرية، قال: ((ونصبت نصب المصدر المؤكد، أي: سن الله ذلك سنة))^{clxiii}. وأجاز أبو حيان أن تكون مفعولاً به وكأنه يرى أنها منصوبة على الإغراء، قال: ((وقال الفراء: انتصب سنَّة على إسقاط الخافض لأن المعنى كسنة فنصب بعد حذف الكاف،...، ويجوز أن يكون مفعولاً به أي أتبع سنَّة من قد أرسلنا))^{clxiv}. وقال الطاهر بن عاشور مناقشا الأوجه المحتملة وعلاقتها بالمعنى: ((وانتصب سنَّة من من قد أرسلنا على المفعولية المطلقة. فإن كانت سنَّة اسم مصدر فهو بدل من فعله. والنقدي: سنَّنا ذلك لمن أرسلنا قبلك من رُسُلِنَا، أي لأجلهم. فلما عدل عن الفعل إلى المصدر أضيف المصدر إلى المتعلق بالفعل إضافة المصدر إلى مفعوله على التوسُّع وإن كانت سنَّة اسماً جامداً فانَّصَبَهُ على الحال لتأويله بمعنى استيقاقي))^{clxv}. فقد احتملت كلمة (سنة) في الآية أربعة معان ناتجة من أربعة أعراب، الأول: أنها مصدر مؤكد لمضمون الجملة التي قبله لأنها بمعنى ما سبق من أنهم لا يلبثون إلا قليلاً، والثاني: أنها منصوبة على نزع الخافض (الكاف) وكأنها في الأصل شبه جملة تعلل الحكم السابق أو تصفه، والثالث: أنها مفعول به لفعل تقديره: اتبع، وفيه معنى الإغراء، والرابع: أنها حال على تأويلها بمشقق، أي: سائين.

ومن ذلك أيضاً: (جهد أيمانهم) في قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ﴾ [الأنعام ١٠٩]، فهو منصوب عند مكي على المصدرية^{clxvi}، وعند الزمخشري على الحالية، قال: ((وأصل: أقسم جهد اليمين: أقسم بجهد اليمين جهداً، فحذف الفعل وقدم المصدر فوضع موضعه مضافاً إلى المفعول كقوله: فَضْرَبَ الرِّقَابِ وحكم هذا المنصوب حكم الحال، كأنه قال: جاهدين أيمانهم))^{clxvii}. ووجه ابن عطية على أنه مصدر مؤكد، قال: ((جهد أيمانهم نصب على المصدر المؤكد))^{clxviii}. وذكر العكبري الوجهين، قال: ((فيه وجهان: أحدهما: أنه حال،...، والثاني: أنه مصدر يعمل فيه أقسموا، وهو من معناه لا من لفظه))^{clxix}. واكتفى القرطبي بوجه المصدرية، قال: ((جهد: منصوب على مذهب المصدر تقديره: إقساماً بليغاً))^{clxx}. وجعله النسفي مصدراً في تقدير الحال، قال: ((وجهد أيمانهم مصدر في تقدير الحال أي مجتهدين في تأكيد أيمانهم))^{clxxi}. والوجه الأظهر عند السمين الحلبي هو النصب على المصدرية، قال: ((في انتصابه وجهان، أظهرهما: أنه مصدر مؤكِّد ناصبه «أقسموا» فهو من معناه،...، والثاني... أنه منصوب على الحال كقولهم: «افعل ذلك جهداً» أي: مجتهداً، ولا يُبالي بتعريفه لفظاً فإنه مؤولٌ بنكرة على ما ذكرته لك، وللنحويين في هذه المسألة أبحاث، والمعنى هنا: أقسموا بالله مجتهدين في أيمانهم))^{clxxii}. ووجهه الالوسي على الحالية وأجاز أن يكون منصوباً على نزع الخافض، قال: ((فجهد مصدر في موضع الحال. وجوز أن يكون منصوباً بنزع الخافض أي أقسموا بجهد أيمانهم))^{clxxiii}. وقال الطاهر بن عاشور: ((انتصب جهد على المفعولية المطلقة لأنه بإضافته إلى «الأيمان» صار من نوع اليمين فكان مفعولاً مطلقاً مبيِّناً للنوع))^{clxxiv}. وبهذا يحتمل ثلاثة معان بحسب النظر إلى الأعراب التي ذكرها العلماء، الأول: أنه مصدر يفيد التوكيد، والثاني: أنه حال على تقدير يجهدون جاهدين، والثالث: أنه مصوب على نزع الخافض أي بجهد أيمانهم. وبذلك يكون هذا التعبير قد جمع بين دلالات عدة في عبارة واحدة، قد تكون مرادة.

ومنه (صنع) في قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَمَادَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [النمل ٨٨]، (فصنع) منصوب عند الزجاج على المصدرية، قال: ((من نصب فعلى معنى المصدر، لأن قوله: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَمَادَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾، دليل على الصنعة، كأنه قيل صنع الله ذلك صنعا...))^{clxxv}. ونقل ابن النحاس نصبه على المصدرية عن الخليل وسيبويه، وأجاز أن يكون منصوباً على الإغراء بتقدير: انظروا صنع الله^{clxxvi}. وهكذا انقسم النحاة في توجيه نصبها على قسمين؛ قسم يكتفي بوجه المصدرية، ومنهم الزمخشري، قال: ((صنع الله من المصادر المؤكدة، كقوله وَعَدَّ اللَّهُ. وصنعة الله إلا أن مؤكدة محذوف))^{clxxvii}. والبغوي وابن الجوزي^{clxxviii}، والفخر الرازي الذي قال في توجيهها: ((قوله: ﴿صنع الله﴾ فهو من المصادر المؤكدة كقوله: ﴿وَعَدَّ اللَّهُ﴾ [النساء: ٩٥] و﴿صنعة الله﴾ [البقرة: ١٣٨] إلا أن مؤكدة محذوف وهو الناصب ليوم يُفخَّ)).^{clxxix}. ونلمس، في كلامه هذا، إحساساً بالتشابه الشكلي والمعنوي بين المصادر في الآيات المذكورة الممثل بها. ومنهم العكبري والبيضاوي والنسفي وأبو حيان^{clxxx}. وقسم آخر يذكر مع الوجه السابق: النصب على الإغراء. ومنهم ابن عطية والقرطبي^{clxxxi}. وبناء على ما سبق فإن (صنع) تحتمل معنيين، الأول: أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة يثبت الفكرة التي تتضمنها الآية السابقة، والثاني: أنه منصوب على الإغراء على تقدير فعل (انظروا)، وفي الإغراء اهتمام وعناية بالمعنى. وهذان المعنيان مما يناسب سياق الآية الكريمة أيضاً.

ومنه (فطرة) في قوله تعالى: ﴿أَقِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم ٣٠]، فقد وجهه الفراء نصبها على المصدرية، قال: ((وقوله: فِطْرَتَ اللَّهِ، يريد: دين الله، منصوب على الفعل، كقوله (صنعة الله))^{clxxxii}. وجعله الطبري منصوباً على المصدرية^{clxxxiii}. وهو منصوب عند الزجاج على تقدير فعل (اتبع) وربما يكون فيه معنى الإغراء، قال: ((فِطْرَتَ اللَّهِ) منصوب بمعنى اتبع فطرة الله، لأن معنى (فأقم وجهك) اتبع الدين القيم))^{clxxxiv}. ونقل ابن النحاس ومكي وابن عطية والعكبري والقرطبي والبيضاوي وأبو حيان والسمين الحلبي الوجهين المذكورين النصب على: الإغراء، والمصدرية^{clxxxv}. وصرح البغوي بأنه منصوب على الإغراء،

قال: ((فَطَرَتَ اللهُ، دِينَ اللهُ وَهُوَ نُصِبَ عَلَى الْإِعْرَاءِ أَيِ الْإِعْرَاءِ اللهُ))^{clxxxvi}. وهو ما ذهب إليه الزمخشري: ((فَطَرَتَ اللهُ أَيِ الزَمُوا فِطْرَةَ اللهُ. أَوْ عَلَيْكُمْ فِطْرَةَ اللهُ. وَإِنَّمَا أَضْمَرْتَهُ عَلَى خُطَابِ الْجَمَاعَةِ لِقَوْلِهِ مُنْبِئِينَ إِلَيْهِ))^{clxxxvii}. وإليه ذهب ابن الجوزي والرازي^{clxxxviii}. وذكر الالوسي ثلاثة أوجه، هي: الإغراء أو المصدرية أو البديلية من حنيفاً، ورجح الأول (الإغراء) قال: ((فَطَرَتَ اللهُ نُصِبَ عَلَى الْإِعْرَاءِ أَيِ الزَمُوا فِطْرَةَ اللهُ تَعَالَى،....، وَجُوزَ أَنْ يَكُونَ نَصَبًا بِإِضْمَارِ أَعْنِي، وَأَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا مَطْلَقًا لِفِعْلِ مَحذُوفٍ دَلَّ عَلَيْهِ مَا بَعْدَ أَيِ فِطْرَتِكُمْ فِطْرَةَ اللهُ،....، وَأَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ حَنِيفًا. وَالمْتَبَادِرُ إِلَى الذَّهْنِ النُّصْبُ عَلَى الْإِعْرَاءِ))^{clxxxix}. في حين اختار الطاهر بن عاشور وجه النصب على البديلية وجعل فيه الدلالة على الحالية، قال: ((وَفِطْرَتَ اللهُ بَدَلٌ مِنْ حَنِيفًا بَدَلٌ اشْتِمَالٍ فَهُوَ فِي مَعْنَى الْحَالِ مِنَ الدِّينِ أَيْضًا وَهُوَ حَالٌ ثَانِيَةٌ فَإِنَّ الْحَالَ كَالْخَبَرِ تَتَعَدَّى بِدُونِ عَطْفٍ عَلَى النَّحْيِ عِنْدَ النَّحَاةِ. وَهَذَا أَحْسَنُ لِأَنَّهُ أَصْرَحُ فِي إِفَادَةِ أَنَّ هَذَا الدِّينَ مُخْتَصٌّ بِوَصْفَيْنِ هُمَا: النَّبَرُ مِنَ الْإِشْرَاقِ، وَمُؤَافَقَةُ الْفِطْرَةِ، فَيُفِيدُ أَنَّهُ دِينَ سَمَحٌ سَهْلٌ لَا عَنَتَ فِيهِ))^{cxc}. وفي ضوء ما سبق فإن (فطرة) تحتل دالتين، الأولى: انه مصدر مؤكد لمضمون الجملة السابقة، والثانية: انه منصوب على الإغراء على تقدير فعل (الزموا)، وفي الإغراء عناية واهتمام وترغيب بالمغرى. وهاتان الدالتان مما يناسب سياق الآية الكريمة أيضا.

ومنه (قولا) في قوله تعالى: ((سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ)) [يس ٥٨]، قال أبو عبيدة: ((«قولا» خرجت مخرج المصدر الذي يخرج من غير لفظ فعله))^{cxc}. وهو منصوب عند الاخفش على انه مصدر أو مفعول مطلق ناب عن فعله المحذوف، قال: ((انتصب (قولا) على البديل من اللفظ بالفعل كأنه قال «أقول قولا»))^{cxcii}. ويفهم من كلام الزجاج انه مصدر مؤكد لمضمون الجملة السابقة، قال: ((و (قولا) منصوب على معنى لهم سلام يقوله الله - عز وجل - (قولا))^{cxciii}. وقد فسّر ابن النحاس كلامه، قال: ((وقولا مصدر أي نقوله قولا يوم القيامة، ويجوز أن يكون معناه قال الله جل وعز هذا قولا))^{cxciv}. وذكر الزمخشري وجه النصب على المصدرية؛ ولكنه رأى ان الأوجه ان يكون منصوبا على الاختصاص، قال: ((وقولا مصدر مؤكد لقوله تعالى وَلَهُمْ مَا يَدْعُونَ سَلَامًا أَي: عدة من رب رحيم. والأوجه: أن ينتصب على الاختصاص))^{cxcv}. وهو ما احتمله البيضاوي من غير تفضيل. ووجه ابن عطية والعكبري والقرطبي والسمين الحلبي والالوسي على المصدرية فقط^{cxcvi}. وذكر الرازي مع ما سبق وجه النصب على أنه تمييز^{cxcvii}. في حين استند الطاهر بن عاشور إلى الدلالة في محاكمته للأوجه النحوية، مبينا أن المصدر هنا ينوب عن فعله وأن التنوين فيه للتعظيم، قال: ((وَحَدَفَ خَبَرَ سَلَامًا لِثَبَاتِ الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ وَهُوَ قَوْلُهُ قَوْلًا عَنِ الْخَبَرِ لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ: سَلَامٌ يُقَالُ لَهُمْ قَوْلًا مِنَ اللهِ، وَالَّذِي اقْتَضَى حَذْفَ الْفِعْلِ وَثَبَاتِ الْمَصْدَرِ عَنْهُ هُوَ اسْتِعْدَادُ الْمَصْدَرِ لِقَبُولِ التَّنْوِينِ الدَّالِّ عَلَى التَّعْظِيمِ، وَالَّذِي اقْتَضَى أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ مَنْصُوبًا دُونَ أَنْ يُرْتَبِيَ بِهِ مَرْفُوعًا هُوَ مَا يُشْعِرُ بِهِ النَّصْبَ مِنْ كَوْنِ الْمَصْدَرِ جَاءَ بَدَلًا عَنِ الْفِعْلِ،...، وَتَنْوِينُ رَبِّ لِلتَّعْظِيمِ، وَلِأَجْلِ ذَلِكَ عُدِلَ عَنِ إِضَافَةِ رَبِّ إِلَى ضَمِيرِهِمْ، وَاخْتِيَارُ فِي التَّعْبِيرِ عَنِ الذَّاتِ الْعَلِيَّةِ بِوَصْفِ الرَّبِّ لِشِدَّةِ مُنَاسَبَتِهِ لِلْإِكْرَامِ وَالرِّضَى عَنْهُمْ بِذِكْرِ أَنَّهُمْ عَبَدُوهُ فِي الدُّنْيَا فَاعْتَرَفُوا بِرَبوبِيَّتِهِ))^{cxcviii}. وهكذا يحتل (قولا) معنيين، الأول: انه منصوب على انه مصدر مؤكد على تقدير فعل مفهوم من السلام الذي هو قول ووعد أيضا، والثاني: انه منصوب على الاختصاص لأنه من الله سبحانه وتعالى، والثالث: انه تمييز للسلام المذكور قبله؛ فهو يبين نوع السلام وحقيقته. ومن يطلع على هذه المعاني الناتجة من الاعراب المذكورة يجد ان النص الكريم يحتملها لأنها جاءت بتعبير دقيق ومحكم وموجز.

ومنه (رزقا) في قوله تعالى: ((أَوَلَمْ نُكَمِّ لَهُمْ حَرَمًا أَمَّا يُجِبِّي إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِزْقًا مِنْ لَدُنَّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ)) [القصص ٥٧]، فهو منصوب عند العكبري على المصدرية، قال: ((«رِزْقًا» : مَصْدَرٌ مِنْ مَعْنَى يُجِبِّي))^{cxcix}. ووجه القرطبي على انه مفعول لأجله، وأجاز المصدرية، قال: ((«رِزْقًا» نصب على المفعول من أجله. ويجوز نصبه على المصدر بالمعنى، لان معنى " تجبى" ترزق))^{cc}. في حين زاد البيضاوي وجه النصب على الحالية: ((وانتصاب رِزْقًا على المصدر من معنى يُجِبِّي، أو حال من آل ثمرات لتخصصها بالإضافة))^{cci}. وذكر النسفي والالوسي الأوجه الثلاثة السابقة، قال النسفي: ((«رِزْقًا مِنْ لَدُنَّا» هو مصدر لأن معنى (يجبى إليه) يرزق أو مفعول له أو حال من الثمرات إن كان بمعنى مرزوق لتخصصها بالإضافة كما تنصب عن النكرة المتخصصة بالصفة))^{ccii}. وأعرّبها الطاهر بن عاشور حالا، قال: ((«رِزْقًا حَالٌ مِنْ ثَمَرَاتٍ وَهُوَ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ»))^{cciii}. وبذلك يحتل ثلاثة معان هي، الأول: انه منصوب على انه مصدر يؤكد مضمون الجملة السابقة؛ لأنه بمعنى يجبى إليه ثمرات كل شيء، والثاني: انه مفعول لأجله على معنى انه يجبى إليهم ثمرات كل شيء لأجل أن يرزقهم، والثالث: انه حال من (ثمرات) لأنها تخصصت بشبه الجملة بمعنى مرزوق. ولاشك في ان هذه المعاني سائغة ومقبولة في سياق الآية الكريمة التي عبرت عن هذه المعاني بعبارة وجيزة.

ومنه (نكالا) في قوله تعالى: ((فَأَخَذَهُ اللهُ نَكَالَ الْأَجْرَةِ وَالْأُولَى)) [النازعات ٢٥]، فقد جعله الفراء وصفاً لمصدر محذوف، قال في تفسير الآية: ((أي: أخذ الله أخذاً نكالا للأخرة والأولى))^{cciv}. وهو منصوب عند الاخفش على المصدرية، قال: ((كأنه «نكل به» فأخرج المصدر على ذلك. وتقول "والله لأصرممك تركا بيتاً"))^{ccv}. ووضّح الزجاج كلام الاخفش، قال: ((نكال) منصوب مصدر مؤكد لأن معنى أخذه الله: (نكل به))^{ccvi}. وذكر مكي والعكبري وجهين هما انه مصدر أو مفعول لأجله^{ccvii}. وقال الزمخشري: ((نكال هو مصدر مؤكد، كوعد الله، وصيغة الله، كأنه قيل: نكل الله به))^{ccviii}. وذكر الفخر الرازي ان نصبه على وجهين هما المصدرية وعلى نعت مصدر محذوف^{ccix}. وذكر السمين الحلبي ثلاثة أوجه هي انه منصوب على انه مصدر للفعل أخذ، أو انه نعت لمصدر محذوف، أو مفعول له، أو مصدر مؤكد لمضمون الجملة فعامله مقدر من معنى الجملة السابقة، وضعف أن يكون حالا لأنه معرف بالإضافة^{ccx}. وذكر أبو السعود وجهاً آخر، زيادة على وجه النصب على المصدرية والمفعول له، وهو النصب على نزع الخافض، أي أخذه بنكال الأخرة والأولى^{ccxi}. ووجهه الطاهر بن عاشور على المفعولية المطلقة، والمصدر هنا مبين للنوع، قال: ((وانتصب نكال على المفعولية المطلقة لفعل «أخذه» مبين لنوع الأخذ بنوعين منه لأن الأخذ يقع بأحوال كثيرة. وإضافة نكال إلى الأخرة والأولى على معنى (في). فالنكال في الأولى هو العرق، والنكال في الأخرة هو عذاب جهنم))^{ccxii}. فقد تنوّعت المعاني المحتملة له على وفق هذه الاعراب المذكورة؛ الأول: انه مصدر مؤكد لان معنى أخذه الله أي نكل به، والثاني: انه مفعول لأجله على معنى أخذه للتكليف به، والثالث: انه حال من المفعول به الضمير (الهاء) على معنى أخذه منكلاً به، والرابع انه منصوب على نزع الخافض أي على معنى: أخذه بنكال كلمته الأولى والأخرة. والله اعلم.

دلالة التعقيب المصدري بين النصب والرفع في ضوء القراءات القرآنية:

تذكر كتب القراءات القرآنية والتفسير أن بعض المصادر - موضوع البحث - قرئت بالرفع، ولعل من أقدم الإشارات إلى ذلك ما ورد عند سيبويه، قال: ((وقد يجوز الرفع فيما ذكرنا أجمع على أن يضمير شيئاً هو المظهر، كأنك قلت: ذاك وعد الله، وصيغة الله، أو هو دعوة الحق. على هذا ونحوه رفعه. ومن ذلك قوله جل وعز: ﴿كَانَ لَمْ يَلْبِثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ﴾ [الاحقاف ٣٥]، كأنه قال: ذاك (بلاغ))^{ccxiii}. ويبدو أن النحاة يلمسون في المصدر المنصوب دلالة الأمر قال سيبويه عن قول العرب: صبر جميل: ((والنصب أكثر أوجود؛ لأنه يأمره. ومثل الرفع ﴿فصبر جميل والله المستعان﴾ [يوسف ١٨]، كأنه يقول: الأمر صبر جميل، والذي يُرْفَعُ عليه حنانٌ وصبرٌ

وما أشبه ذلك لا يُستعمل إظهاره، وترك إظهاره كترك إظهار ما يُنصب فيه^{ccxiv}. وقال ابن الأثير عن قوله تعالى: ((ومن حذف الفعل باب يسمى "باب إقامة المصدر مقام الفعل". وإنما يفعل ذلك لضرب من المبالغة والتوكيد، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾، قوله: ﴿فَضْرِبَ الرِّقَابِ﴾، أصله: فاضربوا الرقاب ضرباً، فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه، وفي ذلك اختصار، مع إعطاء معنى التوكيد المصدري))^{ccxv}. ونريد هنا أن نقف على ما ذكره النحاة من دلالات نحوية في تعليل هذه القراءات، وهل اختلفت دلالتها عنها في حالة النصب. ولاشك في أن من أهم الإشارات التي تفسر الفرق في الدلالة بين الرفع والنصب ما ورد عند ابن عطية: ((وقوله تعالى: فَاتَّبَاعُ رَفَعٍ عَلَى خَيْرِ ابْتِدَاءٍ مَضْمُرٍ تَقْدِيرُهُ فَالْوَاجِبُ وَالْحَكْمُ اتِّبَاعٌ، وَهَذَا سَبِيلُ الْوَاجِبَاتِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وَأَمَّا الْمُنْدُوبُ إِلَيْهِ فَيَأْتِي مَنْصُوبًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَضْرِبَ الرِّقَابِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وَهَذِهِ الْآيَةُ حُضِرَ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى حَسَنِ الْاِقْتِضَاءِ مِنَ الطَّالِبِ وَحَسَنِ الْقَضَاءِ مِنَ الْمُؤَدِّي، وَقَرَأَ ابْنُ أَبِي عِبِلَةَ «فَاتَّبَاعًا» بِالنَّصْبِ^{ccxvi}. وقال أبو حيان معلقاً على هذه الفكرة في تفسيره قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ [الذاريات ٢٥]: ((وَنَصَّبُ سَلَامًا يَدُلُّ عَلَى التَّجَدُّدِ، وَرَفَعُ سَلَامٍ يَدُلُّ عَلَى الثَّبُوتِ وَالِاسْتِقْرَارِ))^{ccxvii}. في حين قال في تفسير قوله تعالى: ﴿فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة ١٧٨]: ((قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ بَعْدَ تَقْدِيرِهِ: فَالْحَكْمُ أَوْ الْوَاجِبُ اتِّبَاعٌ، وَهَذَا سَبِيلُ الْوَاجِبَاتِ، كَقَوْلِهِ فَمَسَاكُ بِمَعْرُوفٍ وَأَمَّا الْمُنْدُوبُ إِلَيْهِ فَيَأْتِي مَنْصُوبًا كَقَوْلِهِ: فَضْرِبَ الرِّقَابِ أَنْتَهَى. وَلَا أُدْرِي هَذِهِ التَّفَرُّقَةُ بَيْنَ الْوَاجِبِ وَالْمُنْدُوبِ إِلَّا مَا ذَكَرُوا مِنْ أَنَّ الْجُمْلَةَ الْاِبْتِدَائِيَّةَ أَثْبَتَتْ وَأَكَّدَتْ مِنَ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ: قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الَّذِي لِحِظَةِ ابْنِ عَطِيَّةَ مِنْ هَذَا))^{ccxviii}. وقد نقل السيوطي كلام ابن عطية وجمع بين تعليقي أبي حيان في الموضوعين؛ قال في القاعدة التي خصصها لدلالة المصدر: ((قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: سَبِيلُ الْوَاجِبَاتِ الْاِبْتِدَائِيَّةِ بِالْمَصْدَرِ مَرْفُوعًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيجُ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة ٢٢٩] ﴿فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة ١٧٨]، وَسَبِيلُ الْمُنْدُوبَاتِ الْاِبْتِدَائِيَّةِ بِهِ مَنْصُوبًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَضْرِبَ الرِّقَابِ﴾ [البقرة ٢٢٩]، وَهَذَا اخْتَلَفُوا هَلْ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ لِلرُّوْحَاتِ وَاجِبَةً لِاخْتِلَافِ الْقِرَاءَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَصِيَّةٌ لِأَزْوَاجِهِمْ﴾ [البقرة ٢٤٠] بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ. قَالَ أَبُو حَيَّانَ: وَالْأَصْلُ فِي هَذِهِ التَّفَرُّقَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ [الذاريات ٢٥] فَإِنَّ الْأَوَّلَ مَنْدُوبٌ وَالثَّانِي وَاجِبٌ. وَالثَّلَاثَةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْجُمْلَةَ الْاِسْمِيَّةَ أَثْبَتَتْ وَأَكَّدَتْ مِنَ الْفِعْلِيَّةِ))^{ccxix}. وقال الكفوي عن دلالة الرفع والنصب في المصادر، قال: ((وَالرَّفْعُ فِي بَابِ الْمَصَادِرِ الَّتِي أُصْلِحَتْ النَّيَابَةُ عَنْ أَفْعَالِهَا يَدُلُّ عَلَى الثَّبُوتِ وَالِاسْتِقْرَارِ بِخِلَافِ النَّصْبِ فَاتَهُ يَدُلُّ عَلَى التَّجَدُّدِ وَالْحَدُوثِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ عَامِلِهِ الَّذِي هُوَ الْفِعْلُ فَاتَهُ مَوْضُوعٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ فَاتَهَا مَوْضُوعَةٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى مُجَرَّدِ الثَّبُوتِ مُجَرَّدًا عَنْ قَيْدِ التَّجَدُّدِ وَالْحَدُوثِ فَنَاسَبَ أَنْ يَفْصِدَ بِهَا الدَّوَامُ وَالثَّبَاتُ بِقَرِيْبَةِ الْمَقَامِ وَمَعُونَتِهِ))^{ccxx}. كما أشار الطاهر بن عاشور إلى الفرق بين الرفع والنصب ودلالة كل منهما؛ قال في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾: ((وَرَفَعُ الْمَصْدَرِ أُلْبَغُ مِنْ نَصْبِهِ، لِأَنَّ الرَّفْعَ فِيهِ تَنَاسِيٌّ مَعْنَى الْفِعْلِ فَهُوَ أَدْلُّ عَلَى الدَّوَامِ وَالثَّبَاتِ وَلِذَلِكَ خَالَفَ بَيْنَهُمَا لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ إِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - رَدَّ السَّلَامَ بِعِبَارَةٍ أَحْسَنَ مِنْ عِبَارَةِ الرَّسُولِ زِيَادَةً فِي الْإِكْرَامِ))^{ccxxi}. وقال في تفسيره قوله تعالى: ﴿قَالَ سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ﴾: ((وَسَلَامٌ مَرْفُوعٌ فِي جَمِيعِ الْقِرَاءَاتِ الْمَشْهُورَةِ. وَهُوَ مُبْتَدَأٌ وَتَكْبِيرٌ لِلتَّعْظِيمِ وَرَفْعُهُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الدَّوَامِ وَالتَّحَقُّقِ، فَإِنَّ أُصْلَهُ النَّصْبُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ نِيَابَةً عَنِ الْفِعْلِ،...، فَلَمَّا أُرِيدَتْ الدَّلَالَةُ عَلَى الدَّوَامِ جِيءَ بِهِ مَرْفُوعًا))^{ccxxii}.

١. وأول هذه الآيات ما ورد في قوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً﴾ [البقرة ١٣٨]، وقد وجه النحاة قراءة الرفع على أن صبغة خبر لمبتدأ تقديره: هي صبغة، قال الزجاج: ((يجوز أن ترفع الصبغة على إضمار هي، كأنهم قالوا: هي صبغة الله أي هي ملة إبراهيم صبغة الله))^{ccxxiii}. وذكر السمين الحلبي وجهاً آخر لرفعها وهو البدلية، قال: ((وأما قراءة الرفع فتحتمل وجهين أحدهما: أنها خبر مبتدأ محذوف أي: ذلك الإيمان صبغة الله. والثاني: أن تكون بدلاً من «ملة» لأن من رُفِعَ «صبغة» رفع «ملة» كما تقدم فتكون بدلاً منها كما قيل بذلك في قراءة النصب))^{ccxxiv}. وهذه المعاني المذكورة متقاربة ففي حال كانت خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: (هي) فان هذا الضمير سيعود إلى كلمة (ملة) وهو يؤدي إلى الوجه الثاني وهو أنه بدل من ملة. غير أن القارئ يشعر بفرق بين دلالة النصب ودلالة الرفع؛ ففي الحالة يدل النصب على الحدث فكان فيها حدثاً على الالتزام بصبغة الله، في حين يدل الرفع على الثبوت وكأنها تقرر حقيقة لا حاجة معها إلى تقدير فعل يدل على التجدد أو الفعل كالحث أو الإلزام المفهومة من دلالة النصب.

٢. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة ٦٠]، قال الزمخشري: ((فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ فِي مَعْنَى الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ، لِأَنَّ قَوْلَهُ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ مَعْنَاهُ فَرَضَ اللَّهُ الصَّدَقَاتَ لَهُمْ. وَقَرَأَ فَرِيضَةً بِالرَّفْعِ عَلَى: تِلْكَ فَرِيضَةٌ))^{ccxxv}. قال القرطبي: ((قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ﴾ بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَصْدَرِ عِنْدَ سَبْيُوْبِهِ. أَي فَرَضَ اللَّهُ الصَّدَقَاتَ فَرِيضَةً. وَيَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى الْقَطْعِ فِي قَوْلِ الْكَسَائِيِّ، أَي هُنَّ فَرِيضَةٌ))^{ccxxvi}. ومعنى النصب أنها بمعنى الفعل فهي فرض وطلب وأمر موجه إلى المسلمين بأداء الفريضة، في حين ان الرفع يدل على أن ما سبق من فرائض وحدود هي فريضة من الله.

٣. ومنه في قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ (٣) إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [يونس ٣-٤]، قال الفراء: ((ولو استؤنف (وعد الله حق) كَانَ صَوَابًا))^{ccxxvii}. وبين أبو حيان وجه قراءة الرفع، قال: ((وَقَرَأَ ابْنُ أَبِي عِبِلَةَ: حَقٌّ بِالرَّفْعِ، فَهَذَا ابْتِدَاءٌ وَخَبْرُهُ أَنَّهُ أَنْتَهَى. وَكَوْنُ حَقٍّ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ، وَأَنَّهُ هُوَ الْمُبْتَدَأُ هُوَ الْوَجْهُ فِي الْإِعْرَابِ كَمَا تَقُولُ: صَحِيحٌ أَنْتَ تَخْرُجُ، لِأَنَّ اسْمَ مَنْ مَعْرُوفٌ، وَالَّذِي تَقَمَّهَا فِي نَحْوِ هَذَا الْمَثَلِ نِكْرَةٌ))^{ccxxviii}. فهي في قراءة النصب تدل على التوكيد لأنها مصدر مؤكد لغيره من معنى مفهوم من الكلام. أما قراءة الرفع فتدل على تقرير الوعد المتضمن في الجملة السابقة والتقدير: مرجعكم إلى الله هو وعد حق من الله.

٤. ومثله (وعدا عليه حقا) في قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مِنْ يَمُوتَ بَلَى وَعَدًّا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [النحل ٣٨]، إذ قال الفراء: ((ولو كَانَ رَفْعًا عَلَى قَوْلِهِ: بَلَى ذَلِكَ وَعَدُّ عَلَيْهِ حَقٌّ كَانَ صَوَابًا))^{ccxxix}. ووجهه النحاس قال: ((وَعَدًّا عَلَيْهِ حَقًّا مَصْدَرٌ. قَالَ الْكَسَائِيُّ وَالْفَرَاءُ: وَلَوْ قِيلَ: وَعَدَّ عَلَيْهِ حَقٌّ لَكَانَ صَوَابًا أَي ذَلِكَ وَعَدَّ عَلَيْهِ حَقٌّ))^{ccxxx}. وقال أبو حيان: ((وَقَرَأَ الصَّخَّاءُ: بَلَى وَعَدُّ حَقٌّ، وَالتَّقْدِيرُ: بَعَثَهُمْ وَعَدُّ عَلَيْهِ حَقٌّ، وَحَقٌّ صِفَةٌ لَوْعِدٍ))^{ccxxxi}. فقراءة النصب على أنه مصدر مؤكد لفعل مقدر من معنى الجملة أي وعدهم الله وعدا، وقراءة الرفع على أنه خبر لمبتدأ تقديره: بعثهم وعد حق على الله تعالى. وهاتان الدالتان تناسبان معنى التوكيد وتقرير الفكرة.

٥. ومنه قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾ [مريم ٣٤]، قال الطبري: ((وقد اختلفت القراء في قراءة ذلك، فقراءته عامة قراء الحجاز والعراق (قَوْلُ الْحَقِّ) برفع القول،...، وجعلوه في إعرابه تابعاً لعيسى، كالنعت له، وليس الأمر في إعرابه

عندي على ما قاله الذين زعموا أنه رفع على النعت لعيسى، ...، إلا فرغه عندي بمضمر، وهو هذا قول الحق على الابتداء، ...، وقد قرأ ذلك عاصم بن أبي النجود وعبد الله بن عامر بالنصب، وكأنهما أرادا بذلك المصدر: ذلك عيسى ابن مريم قولا حقا، ثم أدخلت فيه الألف واللام))^{ccxxxii}. وقال الزجاج في توجيه القراءتين: ((بالرفع، ويجوز (قَوْلُ الْحَقِّ) بالنصب، فمن رفع فالمعنى هو قول الحق ومن نصب فالمعنى أقول قول الحق الذي فيه يمترون أي يشكون))^{ccxxxiii}. وقد بين أبو حيان أن قراءة النصب وقراءة الرفع تتفقان في الدلالة، فالنصب يدل على ان قول مصدر مؤكد لمضمون الجملة التي قبله التي تتضمن الإخبار بان عيسى ابن مريم ثابت النسب إليها وليس منسوبا لغيرها، وقد تفيد هذه القراءة المدح، والرفع يدل على أن نسبتَهُ إِلَى أُمِّهِ فَقَطْ؛ ((فَتَفَقُّ إِذْ ذَاكَ قِرَاءَةُ النَّصْبِ وَقِرَاءَةُ الرَّفْعِ فِي الْمَعْنَى))^{ccxxxiv}. وقال الطاهر بن عاشور ((وقَوْلُ الْحَقِّ قَرَأَهُ الْجُمُوهَرُ بِالرَّفْعِ، وَقَرَأَهُ ابْنُ عَامِرٍ، وَعَاصِمٌ، وَيَعْقُوبُ بِالنَّصْبِ فَأَمَّا الرَّفْعُ فَهُوَ خَبْرٌ ثَانٍ عَنِ اسْمِ الْإِشَارَةِ أَوْ وَصْفٌ لِعَيْسَى أَوْ بَدَلٌ مِنْهُ، وَأَمَّا النَّصْبُ فَهُوَ حَالٌ مِنْ اسْمِ الْإِشَارَةِ أَوْ مِنْ عَيْسَى. وَمَعْنَى قَوْلِ الْحَقِّ أَنَّ تِلْكَ الصِّفَاتِ الَّتِي سَمِعْتُمْ هِيَ قَوْلُ الْحَقِّ، أَيْ مَقُولٌ هُوَ الْحَقُّ وَمَا خَالَفَهَا بَاطِلٌ، أَوْ أَنَّ عَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ هُوَ قَوْلُ الْحَقِّ، أَيْ مَقُولُ الْحَقِّ، أَيْ الْمَكُونُ مِنْ قَوْلِ (كُنْ) ، فَيَكُونُ مُصَدِّرًا بِمَعْنَى اسْمِ الْمَفْعُولِ كَالْحَقِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (هَذَا خَلْقُ اللَّهِ) [لِقَمَانَ: ١١])^{ccxxxv}. فقراءة النصب فيها معنى المدح والتوكيد فبعد ان ذكر الله تعالى قصة ميلاد عيسى عليه السلام قال سبحانه ان المخبر والمتحدث عنه هو عيسى عليه السلام ثم مدحه أو وصف حاله بقوله: قول الحق، أي ان ذلك المتحدث عنه هو عيسى بن مريم الممدوح بكونه قول الحق الذي فيه يمترون. وفي قراءة الرفع يكون قول الحق خبرا ثانيا لاسم الإشارة فيكون المعنى ذلك المخبر عنه عيسى ابن مريم هو قول الحق^{ccxxxvi}. وهما قراءتان متآزرتان في تحقيق الفكرة التي يريد النص الإخبار عنها.

٦. ومنه (خالصة) في قوله تعالى: ((وَأَمْرًا مُؤَمَّنَةً إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ)) فقد قال الفراء: ((ولو رفعت (خالصة) لك على الاستئناف كان صوابا كما قال (لَمْ يَلْبَسُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بِلَاغٌ) أَيْ: هَذَا بِلَاغٌ))^{ccxxxvii}. وقرئ أبو حيان بين القراءتين: ((فقراءة النَّصْبِ عَلَى الْحَالِ، ...: أَيْ أَخْلَقْنَا خَالِصَةً لَكَ، وَالرَّفْعُ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ: أَيْ هِيَ خَالِصَةٌ لَكَ، أَيْ هِيَ النِّسَاءِ أَنْفُسُهُنَّ مُخْتَصَّ بِكَ، لَا يَجُوزُ أَنْ تَهَبَ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا لِغَيْرِكَ))^{ccxxxviii}. وقراءة النصب فيها دلالة الحدوث واضحة وهي تفيد التوكيد، والوصفية عن طريق الحال، في حين تفيد دلالة الرفع الثبوت من غير اقتراح بفعل الاستنكاح المذكور على تقدير مبتدأ: وهي خالصة لك. ويمكن القول بعدد ان الرفع في حقيقته عدول من النصب الذي يمثل الأمر والطلب إلى الرفع الذي يمثل الإخبار، وكان الطلب سورع في تنفيذه فصار في عداد الخبر، فالمصدر المرفوع، إذا، أقوى في التأكيد من المصدر المنصوب؛ لأن المنصوب طلب سيتم تنفيذه، أما المرفوع فهو خبر عن طلب تم تنفيذه واخبر عن هذا التنفيذ فصار حقيقة مرفوعا منها.

السياقات الدلالية للمصادر المعقبة بها:

أ. التعقيب المصدرى بين المدح والذم: توزع مجيء المصادر المعقبة بها في سياقين غالبا هما توكيد المدح، وقد كان ما جاء من تعقيب في هذا السياق أكثر شيوعا مما ورد في سياق الذم وكثيرا ما كان مضافا إلى لفظ الجلالة الله تعالى أو إلى الحق أو القوة، مثل إضافة مصدر صنع إلى لفظ الجلالة (الله) في قوله تعالى: ((وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ)) [النمل: ٨٨]، ولاشك في ان اختيار هذا المصدر جاء في غاية الفصاحة؛ ذلك ان السياق سياق مدح وتعظيم لله تعالى فناسبه استعمال هذه الكلمة، ولاسيما إذا علمنا ان الصنْعُ هو: إجادَةُ الفعل، وان كُلُّ صُنْعٍ فِعْلٌ، وليس كُلُّ فِعْلٍ صُنْعًا، ولا ينسب إلى الحيوانات والجمادات كما ينسب إليها الفعل^{ccxxxix}. وقد جاء هذا الاستعمال في سياق تَمْجِيدِ النَّظَامِ الْعَجِيبِ الَّذِي خَلَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِذْ تَتَحَرَّكُ الْأَجْسَامُ الْعَظِيمَةُ مَسَافَاتٍ شَاسِعَةً وَالنَّاسُ يَحْسِبُونَهَا قَارَةً ثَابِتَةً وَهِيَ تَتَحَرَّكُ بِهِمْ وَلَا يَشْعُرُونَ. وَوَصَفَ اللَّهُ بِالَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ تَعْمِيمٌ يَرَادُ بِهِ التَّنْذِيلُ، أَيْ مَا هَذَا الصَّنْعُ الْعَجِيبُ إِلَّا مُمَاتِلًا لِأَمْتَالِهِ مِنَ الصَّنَائِعِ الْإِلَهِيَّةِ الدَّقِيقَةِ الصَّنْعِ. وقد أكد هذا التعقيب وثبته بجُمْلَةٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ التي تُولفُ تَدْبِيلًا أَوْ اعْتِرَاضًا فِي آخِرِ الْكَلَامِ لِلتَّنْكِيرِ وَالْوَعْظِ وَالتَّخْذِيرِ، وإنما جاء بذلك عَقِبَ قَوْلِهِ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ لِأَنَّ إِتْقَانَ الصَّنْعِ أَثَرٌ مِنْ أَثَارِ سَعَةِ الْعِلْمِ فَالَّذِي يَعْلَمُهُ أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ هُوَ خَبِيرٌ بِمَا يَفْعَلُ الْخَلْقُ فَجَاءَ بِهِ تَحْذِيرًا عَنِ مَخَالَفَةِ أَمْرِهِ^{ccxl}. وقد أشار الزمخشري إلى انه تعالى وسم هذا المصدر هنا بسمه التعظيم بإضافته إليه^{ccxli}. ومثل ذلك نجده في قوله تعالى: ((وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ (٤) بِبَصَرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ (٥) وَعَدَّ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعَدَّهُ وَلَكِنْ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ)) [الروم: ٤-٦]، فالآية الكريمة وَعَدَّ مِنْ اللَّهِ سَبْحَانَهُ بِالنَّصْرِ وَوَعَدَّ اللَّهُ لَا خُلْفَ فِيهِ^{ccxlii}، لامتناع الكذب عليه تعالى. ولكن أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ وعده ولا صحة وعده لجهلهم وعدم تفكيرهم^{ccxliii}. ((وَإِضَافَةُ الْوَعْدِ إِلَى اللَّهِ تَلْوِيحٌ بِأَنَّهُ وَعَدُّ مُحَقَّقٌ الْإِيْفَاءُ لِأَنَّ وَعْدَ الصَّادِقِ الْقَادِرِ الْعَلِيِّ لَا مُوجِبَ لِإِخْلَافِهِ. وَجُمْلَةٌ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعَدَّهُ بَيَانٌ لِلْمَقْصُودِ مِنْ جُمْلَةٍ وَعَدَّ اللَّهُ فَإِنَّهَا دَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ وَعَدُّ مُحَقَّقٌ بِطَرِيقِ التَّلْوِيحِ، فَبَيَّنَ ذَلِكَ بِالصَّرِيحِ جُمْلَةً لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعَدَّهُ))^{ccxliv}. وقد يأتي بعد المصدر المعقبة به جار ومجرور متعلق به يخصه ويحدد فضاءه فيدل على المدح مثل: (رب رحيم) أو (من عند الله) أو (فريضة من الله) أو (من لدنا)، كما في قوله تعالى: ((لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نُزُلًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ)) [آل عمران: ١٩٨]، والآية بيان عن أن ما عند الله لكثيرته ودوامه خيرٌ لِلْأَبْرَارِ مما يتقلب فيه الفجار لقلته وسرعة زواله^{ccxlv}. وقد وصف هذا النزول بأنه من عند الله^{ccxlvi}. وَقَدْ وَعَدَّهُمْ هَذَا الْجَزَاءَ عَلَى التَّقْوَى، ثُمَّ أَشَارَ إِلَى أَنَّ النَّعِيمَ الرَّوْحَانِيَّ يَكُونُ بِمَحْضِ الْفَضْلِ، وَالْإِحْسَانَ لِلْأَبْرَارِ، فَقَالَ: وَمَا عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْكِرَامَةِ الرَّائِدَةِ عَلَى هَذَا النَّزْلِ الَّذِي هُوَ بَعْضُ مَا عِنْدَهُ^{ccxlvii}.

ومنه قوله تعالى: ((أَدْخَلْنَاهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ))، فإضافة الثواب إلى الله تعالى للدلالة على انه ثواب خاص لان مصدره الله تعالى الذي يختص بقدرته وفضله^{ccxlviii}، قال ابن عادل: ((وقوله: {مَنْ عِنْدَ اللَّهِ} صفة له، وهذا يدل على كون ذلك الثواب في غاية الشرف))^{ccxlix}. وقد أضاف الثواب إليه تعالى ليدل على أنه عظيم، لأن العظيم الكريم لا يعطي إلا جزيلًا كثيرًا^{cc}. ومنه قوله تعالى: ((أَوْلَمْ نُمْكِنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجَبَى إِلَيْهِ تَمَرَاتٌ كُلُّ شَيْءٍ رِزْقًا مِنْ لَدُنَّا وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ)) [الفصص: ٥٧]، قال الطاهر بن عاشور: ((ومعنى من لدنا من عندنا، والعنيدية مجاز في التكريم والبركة، أي رزقا قدرناه لهم إكرامًا فكانته رزقًا خاصًا من مكان شديد الاختصاص بالله تعالى))^{cccli}. وقد يأتي المصدر المعقبة به منونًا غير مضاف، غير أن المتلقي يشعر ان فيه راحة الإضافة إليه سبحانه وتعالى، كما في قوله تعالى: ((إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَفَامُوا فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (١٣) أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)) [الاحقاف: ١٣-١٤]، فالجزاء إنما يكون منه سبحانه. وقد وظف النص الكريم التثوين للدلالة على التعظيم والتفخيم، كما في قوله تعالى: ((مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دِينٍ غَيْرِ مُضَارٍ وَصِيَّةٍ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ خَلِيمٌ))، قال أبو السعود عن تثوين كلمة وصية: ((وتثوينه للتفخيم ومن متعلقة بمضمر وقع صفة له مؤكدة لفخامته))^{ccclii}. وهذا ينطبق على تثوين (فريضة من الله) في قوله تعالى: ((أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا (١١)) [النساء: ١٠-١١]

أيضا؛ لان السياق واحد فيها وهو التشريع ووضع الأحكام التي تنظم حياة الأسرة^{ccliii}. فاستعمالها جاء مناسبا لسياق التقرير وجوب الطاعة الذي يتطلبه النص الكريم^{ccliv}.

في حين أفاد بعضها الآخر دلالة المبالغة في توكيد الذم وهو أقل من النوع الأول ومنه قوله تعالى: (فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى (٢٤) فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الْأَخْزَةِ وَالْأُولَى) [النازعات ٢٤-٢٥]؛ وقد ناسب استعمال المصدر هنا لتوكيد دلالة التحقير الموجه إلى فرعون وإذلاله وإهانته، لأن معنى أخذه الله نكال به نكال الأخزة والأولى وذلك بان أغرقه في الدنيا وسيعذبه في الآخرة^{cclv}. و (النكال) اسم لمن جعل نكالا لغيره، وهو الذي إذا رآه أو بلغه خاف أن يعمل عمله، وأصل الكلمة من الإمتناع، وقيل للقيد نكال لأنه يمنع، والنكال من العنوبة هو أعظمها حتى يمتنع من سماع به عن ارتكاب مثل ذلك الذنب الذي وقع التثكيل به^{cclvi}. ومنه قوله سبحانه: (وَالَّذِينَ يُوجِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا)، فقد جاء التعقيب بالمصدر (غرورا) هنا مناسبا غاية المناسبة لمعنى الذم الذي ترسمه الآية الكريمة لفعل الجن؛ إذ يوحي بعضهم إلى بعض الكذب من القول غرورا، أي خداعا وأخذًا على غرة، لأنهم يغرون به المضللين ويوهمونهم أنهم على شيء والأمر بخلاف ذلك^{cclvii}. فالمغرور هو الذي يعتقد في الشيء انه مطابق للمصلحة والمصلحة مع أنه في نفسه ليس كذلك، فالغرور هو أما أن يكون عبارة عن الجهل عينه أو عن حالة متولدة عنه، ومن ثم يظهر أن تأثير الأرواح بعضها في بعض لا يمكن أن يُعبر عنه بعبارة أكمل ولا أقوى دلالة على تمام المقصود من قوله يوجي بعضهم إلى بعض زخرف القول غرورا^{cclviii}. كما ورد المصدر المعقب به مستعملا في سياق تقرير فكرة من غير الدخول في مجالي المدح أو الذم، كما في قوله تعالى: (وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ)، فالسياق الذي ورد فيه المصدر لا يفيد مدحا ولا ذما، وإنما هو سياق تقرير فكرة مؤداه: ان كل نفس لا تموت إلا بإذن الله تعالى، فجاء بالمصدر تعقيبا على هذه الحقيقة ليؤكد بها ويثبت أن الموت كتاب مؤجل، أي مؤقت له أجل معلوم لا يقدر أحد على تقديمه أو تأخيره^{cclix}.

ب. التعقيب المصدري بين الوصف (القصص القرآني أو الحياة الدنيا أو الآخرة) والحكم الشرعي.

وتوزعت المصادر المعقب بها بين ما جاء في سياق الوصف، سواء أكان يدور في القصص القرآني أو وصف الحياة الدنيا أو الآخرة، وما ورد منه في سياق توكيد التشريع الذي يتضمنه النص. ومن النوع الأول (الوصف) ما جاء في قوله تعالى: (وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْقَضَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ)، فسياق الآية الكريمة هو الوصف لا التشريع، وقد اختلف المفسرون في شأن ما تصفه الآية الكريمة أهو دنيوي؛ إذ استشهد النص على الناس بما يغشى أبصارهم فيحسبون الجبال واقفة لا تتحرك ولكنه صنع الله الذي أنقذ كل شيء وهي في الحقيقة تمر مرور السحاب بسرعة، أم أنه في سياق الآخرة لوقوع الآية بين آيات الساعة التي تتكلم عن الآخرة^{cclx}. ومنه قوله سبحانه: (فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ (٨٤) فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيْمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا سُنَّتَ اللَّهُ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ) فالآية الكريمة تصور لنا أن سنة الله هي الغالبة؛ إذ ينتصر أنبياءه على أعدائه وهي تتمثل في إرسال الرسل والإعزاز بهم، وتعذيب من كذبهم واستهانتهم واستئصالهم بالهلاك، وعدم الانتفاع بالإيمان حالة تلبس العذاب بهم، وقيل إن سنته إشارة نصر المسلمين في وقعة بدر^{cclxi}.

ومن النوع الثاني الذي جاءت المصادر لتؤكد التشريع الذي يتضمنه النص الكريم، ما ورد في قوله سبحانه: (أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفَعًا فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا)، فالآية الكريمة تشرع للناس ما يخص الموارث وتبين أنه العليم والحكيم بما هو أصلح لهم. قال الفخر الرازي: ((فريضة من الله إشارة إلى وجوب الإتيان لهذه الفريضة التي قدرها الشرع وقضى بها))^{cclxii}. ومنه قوله سبحانه: (لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانُ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانُ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا^(٧))، فالآية تبين ضوابط توزيع الميراث، فلذكور من أولاد الرجل الميت حصة من ميراثه، وللإناث منهم حصة منه أيضا، من قليل ما خلف بعده وكثيره، حصة مفروضة، واجبة معلومة مؤقتة^{cclxiii}. فمعنى كونه مفروضا أنه نصيب معين المقدار لكل صنف من الرجال والنساء، وهذا أوضح دليل على أن المقصود بهذه الآية تشريع الموارث^{cclxiv}. ومن هنا يكون مجيء المصدر نصيبا موظفا ليؤكد ذلك ويقرره، قال الزجاج في معنى: (نصيبا مفروضا) في الآية الكريمة: ((وهذا كلام مؤكد))^{cclxv}. وفيه دليل على أن الوارث لو أعرض عن نصيبه لم يسقط حقه^{cclxvi}.

التعقيب بمصدرين في جملة واحدة: وفي إطار البحث في أثر التعقيب المصدري في الدلالة، لابد من الوقوف، هنا، على المصدرين (وعد الله حقا) و(وعدا عليه حقا) اللذين تكررا في مواضع مختلفة، من أجل الكشف عن سبب استعمالهما معاً ودلالة هذا الاقتران؛ ومن ذلك قوله تعالى: (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا (١٢٢)) [النساء ٢٢] ويبدو من الآية الكريمة أن ذلك يعود إلى أن هذين المصدرين يؤديان دلالتين متآزرتين ومتضافرتين، فهما يؤكدان ان وعد الله بإدخال الصالحين الجنة حق، وهو ليس كوعد الشيطان ، لذلك جاء بهما معا تثبيتا لهذه الفكرة والمبالغة في توكيدها ترغيباً للعباد في تحصيل الصالحات وترك السيئات؛ إذ إن احدهما يؤكد نفسه في حين أن الآخر يؤكد غيره؛ قال الزمخشري: ((وعد الله حقا مصدران: الأول مؤكد لنفسه، والثاني مؤكد لغيره ومن صدق من الله قبيلا توكيد ثالث بليغ. فإن قلت: ما فائدة هذه التوكيدات؟ قلت: معارضة مواعيد الشيطان الكاذبة وأمانيه الباطلة لقرنائه بوعد الله الصادق لأوليائه، ترغيباً للعباد في إيتار ما يستحقون به تتجز وعد الله، على ما يتجرعون في عاقبته غصص إخلاف مواعيد الشيطان))^{cclxvii}. فاستعمال المصدر الأول لبيان ان وعده تعالى لازم لا يتخلف^{cclxviii}، أما المصدر الثاني (حقا)، فهو في الأصل مصدر، ولكنه استعمل هنا استعمال الأسماء للشيء الثابت الذي لا شك فيه ويطلق كثيرا، على الكامل في نوعه^{cclxix}. وقال أبو السعود موضحا معنى التوكيد المستفاد من المصدر الذي يؤكد معنى الجملة السابقة، قال: ((وعد الله حقا) مصدران مؤكدان الأول لنفسه والثاني لغيره لأن قوله تعالى لهم جنات النعيم في معنى وعدهم الله جنات النعيم فأكد معنى الوعد بالوعد وأما حقا فدل على معنى الثبات أكد به معنى الوعد ومؤكدهما جميعا لهم جنات النعيم (وهو العزيز) الذي لا يغلبه شيء ليمنعه من إنجاز وعده أو تحقيق وعيده))^{cclxx}. ووضح الطاهر بن عاشور هذا الأمر، قال: ((وانتصب وعد الله على المفعولية المطلقة توكيدا لمضمون الجملة المساوية له، ويسمى موكدا لنفسه في اصطلاح النحاة لأن مضمون إليه مرجعكم الوعد بإرجاعهم إليه وهو مفاد وعد الله، ويقدر له عامل محذوف لأن الجملة المؤكدة لا تصلح للعمل فيه. والتقدير: وعدكم الله وعدا حقا. وانتصب حقا على المفعولية المطلقة المؤكدة لمضمون جملة وعد الله باعتبار الفعل المحذوف. ويسمى في اصطلاح النحاة موكدا لغيره، أي موكدا لأحد معنيين تحتملها الجملة المؤكدة))^{cclxxi}.

الخاتمة والنتائج: وفي الخاتمة فقد كشف البحث عن مجموعة من النتائج؛ أهمها التعريف بظاهرة التعقيب المصدري أو التعقيب

بالمصدر في القرآن الكريم، وهي ظاهرة لغوية أسلوبية امتاز بها النص القرآني الكريم لم يسبق للباحثين دراستها والكشف عن ملامحها، والتعقيب هو الإتيان بالمصدر بعد الكلام لغرض توكيده وتثبيتته، وهذه الظاهرة تعتمد على المصدر المؤكد لمضمون الجملة السابقة؛ لأن هذا المصدر يناسب الغرض من توكيد الكلام من غير إعادته لفظيًا، فالتعقيب المصدر هو المجيء بمصدر يردف معنى الجملة السابقة ويقويه أو يجمله؛ فلا يدخل الشك إلى ذهن المتلقي وإنما يُقْبَلُ على الكلام بالقبول والموافقة؛ فهو شاهد على صدق الكلام السابق، والتعقيب المصدر بالمعنى المذكور مصطلح قال به المفسرون ولم يقل به النحويون. وقد اتضح من البحث أن اعتماد النص الكريم المصدر طريقًا للتعقيب جاء بناء على ما يمتاز به المصدر من الصيغ الصرفية الأخرى، ومن ثم فقد أضيف استعمال المصدر مرونة تعبيرية على النص لأنه أدى إلى دلالات صرفية مختلفة اكتسبتها من خلال السياق، وهذا أسهم في خلق معانٍ فنية وجمالية، انبثقت من خصائص الكلمة الصرفية للمصدر وعلاقتها بالكلمات الأخرى في الجملة. كما أن التعقيب بالمصدر أغنى النص الكريم بالدلالات النحوية فقد جاء عدد من هذه المصادر محتلاً لأوجه نحوية مختلفة تصب في إغناء النص بالدلالات والمعاني؛ مما يؤكد أن القرآن الكريم نص معجز بلغ الغاية في البلاغة. ولما كان بعض المصادر المعقب بها قد قرئ بالرفع كما قرئ بالنصب فقد كشف البحث عن القيمة الدلالية للحالة الإعرابية لتلك المصادر بين الرفع والنصب؛ في ضوء ما قدمه العلماء من دلالة الأول على الثبوت ودلالة الثاني على الحدوث والتجدد. وقد توزعت المصادر المعقب بها بين سياقات المدح تارة عن طريق الإضافة إلى لفظ الجلالة أو تعليقه به بحرف جر، مثل: (صنع الله) (قولا من رب رحيم) أو (ثوابا من عند الله) أو (فريضة من الله) أو (رزقا من لدنا)، والذم تارة أخرى، وهو أقل ورودا من سابقه مثل: (نكال الآخرة والأولى). وقد ورد التعقيب في بعض المواضع بمصدرين أحيانا، هما: (وعدا وحقا)، واستنتج البحث، من قراءة الآيات التي احتوت التعقيب بمصدرين، أن ذلك يعود إلى أن هذين المصدرين يؤيدان دلالتين متآزرتين ومتضافتين في تلك النصوص الكريمة.

مصادر البحث ومراجعته

- اتساع الدلالة في الخطاب القرآني، د. محمد نور الدين المنجد، دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.
- الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة: ١٩٧٤م.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم = تفسير أبي السعود، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت ٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، د.ط، د.ت.
- أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم: دراسة نظرية تطبيقية، د. عبد الحميد احمد هنداوي، عالم الكتب الحديث ودار جدارا- الأردن، ط ١، ٢٠٠٨م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت ٣٣٨هـ)، عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- إعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج، أبو الحسن نور الدين علي بن الحسين بن علي، جامع العلوم الأصفهاني الباقولي (ت ٥٤٣هـ)، تح: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري - القاهرة ودار الكتب اللبنانية - بيروت، الطبعة الرابعة - ١٤٢٠هـ.
- الإكسبر في علم التفسير، سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي (ت ٧١٠هـ)، تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات، كمال الدين الانباري (ت ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل = تفسير البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤١٨هـ.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، الطبعة ١٤٢٠هـ.
- بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، دار الكتاب العربي- بيروت، د.ط، د.ت.
- البرهان في علوم القرآن، الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد الجاوي، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه- مصر.
- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر - تونس، ١٩٨٤م -
- تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني (ت ١٣٥٤هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.
- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- التوقيف على مهمات التعاريف، زين الدين محمد المدعو بعيد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت ١٠٣١هـ)، عالم الكتب، عبد الخالق ثروت- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

- جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- جامع الدروس العربية، الشيخ: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، الطبعة الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.
- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الرحيم صافي (ت ١٣٧٦هـ)، دار الرشيد- دمشق ومؤسسة الإيمان- بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٨ هـ .
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المُسمَّاة: عناية القاصي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت ١٠٦٩هـ)، دار صادر - بيروت.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.
- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمن الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم- دمشق.
- دستور العلماء : جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت ق ١٢هـ)، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت ٤٧١هـ)، تح: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م
- روح البيان، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي، المولى أبو الفداء (ت ١١٢٧هـ)، دار الفكر - بيروت.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني = تفسير الالوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الالوسي (ت ١٢٧٠هـ)، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.
- زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تح: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤٢٢ هـ.
- سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سؤرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (ج ١، ٢) ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣) وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج ٤، ٥)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.
- السنن الصغرى للنسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ - ١٩٨٦.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م .
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترآبادي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط ٢، ٢٠٠٧.
- شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١.
- الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- الفائق في غريب الحديث والأثر، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، تح: علي محمد الجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة - لبنان، الطبعة الثانية، د.ت.
- الفروق الدلالية بين القراءات القرآنية العشر، رانية محفوظ الورفلي، منشورات جامعة قارونس- ليبيا، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- فقه اللغة وسر العربية، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت ٤٢٩هـ)، تح: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

- الفوائد المشوق إلى علوم القرآن الكريم، ابن قيم الجوزية، تحقيق لجنة التراث، مكتبة الهلال - بيروت، د.ط، د.ت.
- القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً، الدكتور سعدي أبو حبيب، دار الفكر - دمشق - سورية، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الثالثة - ١٤٠٧ هـ .
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أوب بن موسى الحسيني القريبي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت ٧٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي (ت ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، الطبعة الثالثة - ١٤١٤ هـ.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة عمر بن المثنى التيمي البصري (ت ٢٠٩هـ)، تحقيق: محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي - القاهرة، طبعة سنة: ١٣٨١ هـ.
- محاسن التأويل = تفسير القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت ١٣٣٢هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤١٨ هـ .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، طبعة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤٢٢ هـ .
- مختصر في قواعد التفسير، خالد بن عثمان السبت، دار ابن القيم - دار ابن عفان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥ م.
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل = تفسير النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت ٧١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- المسند الصحيح المختصر، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمَوْش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ .
- معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت ٥١٠هـ)، تح: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.
- معاني الأبنية، د. فاضل السامرائي، بغداد، ط١.
- معاني القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتور هدى محمود قراة، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الدبلي الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي و محمد علي النجار و عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، الطبعة الأولى.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت ٣١١هـ)، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- معاني النحو، د. فاضل السامرائي، مطبعة الجامعة، ط١.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر - دمشق، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثالثة - ١٤٢٠ هـ.
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.
- المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الطبعة الأولى - ١٤١٢ هـ.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين وزملائه، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب - بيروت.
- الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت ١٤١٧هـ)، دار الفكر - بيروت - لبنان، الطبعة: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- النحو الوافي، عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، يوسف بن سليمان بن عيسى الأعم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر.

هوامش البحث:

- i. العين ١/ ١٧٩: (عقب).
- معجم مقاييس اللغة: (عقب) ٤/ ٧٧. ونقل الفيومي في: المصباح المنير ٢/ ٤١٩، عن ابن فارس انه قال: ((والباب كله يرجع إلى أصل واحد، وهو ان يجيء الشيء بعقب الشيء، أي متأخرا عنه)) ii.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: (عقب) ٢/ ٤١٩.
- التوقيف على مهمات التعريف: ١٠٢. iii.
- لسان العرب: (عقب) ١/ ٦١١. وينظر: أمالي القالي: ١/ ١٨٤. iv.
- لسان العرب: (عقب) ١/ ٦١٣. v.
- نفسه: (عقب) ١/ ٦١٥. vi.
- نفسه: (عقب) ١/ ٦١٤. vii.
- نفسه: (عقب) ١/ ٦١٥. viii.
- نفسه: (عقب) ١/ ٦١٦. ix.
- الفائق في غريب الحديث والأثر: ٣/ ١٢. x.
- لسان العرب: (عقب) ١/ ٦١٢. xi.
- ينظر: القاموس المحيط: (عقب) ١١٦. xii.
- ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ١٠٩، والكشاف ٣/ ٣٥٠، والمحرم الوجيز ٤/ ٢٥١، وزاد المسير ٣/ ٣٥٣، ومفاتيح الغيب ٢٤/ ٥٩٤، والجامع لأحكام القرآن ١٣/ ٢٨٣. xiii.
- ينظر تاج العروس: (عقب) ٣/ ٣١٠. xiv.
- ينظر: الكشاف ٢/ ٥٣٥، والمحرم الوجيز ٢/ ١٩٠، وزاد المسير ٢/ ٥٠١، ومفاتيح الغيب ١٩/ ٥٣، والجامع لأحكام القرآن ٩/ ٣٣٤. xv.
- تاج العروس: (عقب) ٣/ ٤٠٧. xvi.
- الحديث في: صحيح مسلم ١/ ٤١٨، باب استحباب الذكر...، وسنن الترمذي ٥/ ٤٧٩، وسنن النسائي ٣/ ٧٥. xvii.
- ينظر: لسان العرب: (عقب) ١/ ٦١٥، ومختار الصحاح: (عقب) ٢١٣. xviii.
- ينظر: لسان العرب: (عقب) ١/ ٦١٢. xix.
- الحديث في: صحيح مسلم ١/ ٤١٨، باب استحباب الذكر...، وسنن الترمذي ٥/ ٤٧٩، وسنن النسائي ٣/ ٧٥، نوع اخر من التسبيح. xx.
- تاج العروس: (عقب) ٣/ ٤٠٨. xxi.
- ينظر القاموس الفقهي: ٢٥٤. xxii.
- ينظر: مجمع الأمثال: ٢/ ٢٤٥. xxiii.
- فقه اللغة وسر العربية: ٢٤٤. وينظر: التبيان في أقسام القرآن: ١٤٤-١٤٢. xxiv.
- ينظر: تهذيب اللغة: (عقب) ٢/ ٢٢٩ و ١٥/ ٢٩٧. xxv.
- الكشاف: ٣٨٧/٣-٣٨٨. وينظر: مفاتيح الغيب ٢٤/ ٥٧٤ وفيه رأي القاضي عبد الجبار المعتزلي قال: ((قال القاضي عبد الجبار فيه دلالة على أن القبايح ليست من خلقه وإلا وجب وصفها بأنها مُتَقَنَّةٌ xxvi وَكُنَّ الأَجْمَاعُ مانِعٌ مِنْهُ وَالْجَرَابُ: أَنْ الْإِنْفَانَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا فِي الْمَرْكَبَاتِ فَيَمْتَنِعُ وصف الأعراس بها والله أعلم)).
- البحر المحيط: ٨/ ٢٧٤. xxvii.
- الفوائد المشوقة إلى علوم القرآن: ٢٥٢. xxviii.
- نفسه: ٢٥٣. xxix.

- الإكسير في علم التفسير: ٢٠٥. xxx
- حاشية الشهاب؛ عناية القاضي ٢/ ٢٤٨. xxxi
- ينظر: تاج العروس: (عقب) ٢٧/ ٢٩٤-٢٩٣. xxxii
- مختصر في قواعد التفسير ص: ٨، دار ابن القيم- دار ابن عفان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥. xxxiii
- الكتاب لسبويه: ١/ ٣٨٣-٣٨١. xxxiv
- xxxv معاني القرآن للفراء: ١/ ١٥٤.
- نفسه: ٣/ ٥٣. xxxvi
- xxxvii معاني القرآن وإعراجه للزجاج: ١/ ٤٧٤-٤٧٥.
- xxxviii ينظر: إعراب القرآن للباقر المنيب خطأ للزجاج ٢/ ٧٦٧.
- ينظر: معاني النحو: ٢/ ١٣١. xxxix
- ينظر: النحو الوافي: ٢/ ٢١٩. xl
- ينظر: معاني النحو ٢/ ١٣٢-١٣١. xli
- ينظر: شرح ابن الناظم: ١٩٣-١٩٤، ويوازن بـ: شرح ابن عقيل: ١/ ٥٩٣-٥٩٥، ورأي الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد بهامشه، وشرح الأشموني: ١/ ٤٧٢، وحاشية الصبان: ٢/ ١٧٣. xlii
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي: ٣/ ٢٣٨-٢٣٩. وينظر فيه: xliii. ٢٥٣/٣
- جامع الدروس العربية: ٣/ ٤٢. xliv
- نفسه: ٣/ ٤٢. xlv
- ينظر: النحو الوافي: ٢/ ٢٢٨، والموجز في قواعد اللغة العربية: ٢٦١-٢٥٩. xlvi
- ينظر: النحو الوافي: ٢/ ٢٢٩. xlvii
- الكتاب: ١/ ٣٨٣-٣٨٤، وينظر: المقتضب: ٣/ ٢٠٣، والخصائص: ٢/ ٧٤، المفصل: ٥٧، والإنصاف: ١/ ١٨٦، وهمع الهوامع: ٢/ ١٢٤. xlviii
- النكت في تفسير كتاب سبويه، الأعم الشنتمري: ١٩٤. xlix
- شرح كافية ابن الحاجب، الرضي الاسترأبادي: ١/ ٢٩٣. l
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٣/ ٢٥٤. li
- شرح المفصل، ابن يعيش: ١/ ٢٨٥. lii
- شرح المفصل: ١/ ٢٨٩. liii
- شرح كافية ابن الحاجب: ١/ ٢٨٩. liv
- نفسه: ١/ ٢٩٣. lv
- نفسه: ١/ ٢٨٨-٢٨٧. lvi
- نفسه: ١/ ٢٨٩. lvii
- نفسه: ١/ ٢٨٩. lviii
- نفسه: ١/ ٢٨٩. lix
- نفسه: ١/ ٢٩٢. lx
- lxi التحرير والتنوير ٢١/ ٤٨، وينظر فيه أيضا: ١١/ ٩١.
- الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم: ٦٦. lxii
- ينظر: نفسه: ٧٤. lxiii
- دلائل الإعجاز: ١٣٣-١٣٤. lxiv
- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: ٧٩. lxv
- lxvi الكليات: ٨١٦.
- ينظر: معاني الأبنية في العربية: ٩. lxvii
- التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: ٦٤-٦٥. lxviii
- شرح كافية ابن الحاجب: ١/ ٢٨٨. lxix
- بدائع الفوائد ٢/ ١٣٧. lxx
- البرهان في علوم القرآن ٢/ ٢٨٧، وينظر: الإتقان: ٣/ ١٢٨. lxxi
- lxxii المفردات في غريب القرآن ص: ٤٩٣.
- ينظر: مفاتيح الغيب ١٧/ ٢٠٤. lxxiii
- lxxiv المفردات في غريب القرآن: ٧٩٥.
- الكشاف: ١/ ٤٧٠. lxxv
- lxxvi مفاتيح الغيب ٩/ ٤٩٢. الجامع لأحكام القرآن ٥/ ٢٤، وأنوار التنزيل ٢/ ٦٠، ومدارك التنزيل ١/ ٢٢٩، والبحر المحيط ٣/ ٥١١، والدر المصون ٣/ ٥٧٢، واللباب في علوم الكتاب ٦/ ١٧١.
- المحتسب في تبيين وجه شواذ القراءات والإيضاح عنها ٢/ ١٢٧. lxxvii
- الكشاف: ١/ ١٩٦، ومفاتيح الغيب: ٤/ ٧٥، وتفسير النسفي: ١/ ١٣٤، والدر المصون: ٢/ ١٤٣. lxxviii
- المحرر الوجيز ١/ ٢١٦. lxxix
- lxxx مفاتيح الغيب ٤/ ٧٥، وينظر: البحر المحيط: ١/ ٦٣٥.
- ينظر: الجملة العربية والمعنى: ١٥٥. lxxxi
- lxxxii ينظر: المفردات في غريب القرآن: ٨٠٠، والكشاف ١/ ٤٥٨، والمحرر الوجيز ١/ ٥٥٨، ومفاتيح الغيب ٩/ ٤٧٢، والجامع لأحكام القرآن ٤/ ٣٢١، وأنوار التنزيل ٤/ ٥٦، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل ١/ ٣٢٤، والبحر المحيط ٣/ ٤٨٣، والدر المصون ٣/ ٥٤٦، واللباب في علوم الكتاب ٦/ ١٣١، وإرشاد العقل السليم ٢/ ١٣٥.

lxxxiii التبيان في إعراب القرآن ١ / ١ / ٣٢٣-٣٢٤، وينظر: الدر المصون ٣ / ٥٤٧، واللباب في علوم الكتاب ٦ / ١٣٢.

البحر المحيط: ٣ / ٤٨٣. lxxxiv

lxxxv معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٤٥.

lxxxvi الكشاف: ٣ / ٥٥١، وينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١٠٥٩، ومدارك التنزيل ٣ / ٣٩، والدر المصون ٩ / ١٣٥، وإرشاد العقل السليم ٧ / ١١٠، ومحاسن التأويل ٨ / ٩٥، وحاشية الشهاب ٧ / ١٧٩

lxxxvii ينظر: إعراب القرآن للباقولي منسوب خطأ للزجاج ٢ / ٧٦٧.

lxxxviii التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٨٣٠.

lxxxix البحر المحيط ٨ / ٤٩٣، وينظر: روح المعاني ١١ / ٢٣٧.

xc ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٨ / ٢٤٥، وأنوار التنزيل ٤ / ٢٣٥.

xci ينظر: التحرير والتنوير ٢٢ / ٦٨.

xcii معاني القرآن للفراء: ٢ / ٣٢٤.

نفسه: ٢ / ٣٤٥-٣٤٦. xciii

xciv معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٣٥.

الكشاف ٤ / ١٨٣. xcv

الكشاف ٣ / ٣٨٧. xcvi

المحرر الوجيز ٤ / ٣٣٦. xcvi

مفاتيح الغيب ٢٤ / ٥٧٤. xcvi

اتساع الدلالة في الخطاب القرآني: ٩٨. xcix

c معاني القرآن للفراء ١ / ٨٢.

ci معاني القرآن للأخفش ١ / ١٥٩.

cii ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١ / ٨٢.

ciii ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي ١ / ١١٢-١١٣.

البحر المحيط ١ / ٦٥٦. civ

civ معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٣٤.

cvi ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١ / ١٨٣، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١ / ١٧٥، وتفسير البيهقي ١ / ٥١٨

الكشاف ١ / ٤٢٤. cvii

زاد المسير ١ / ٣٣١. cviii

ينظر: مفاتيح الغيب: ٣٧٩/٩، والتبيان في إعراب القرآن ١ / ٢٩٧، والجامع لأحكام القرآن ٤ / ٢٢٦، وأنوار التنزيل ٢ / ٤١، ومدارك التنزيل ١ / ٢٩٨، وإرشاد العقل السليم ٢ / ٩٤، ومحاسن

التأويل ٢ / ٤٢٣، وتفسير المنار ٤ / ١٣٧.

البحر المحيط ٣ / ٣٦٦. وينظر: الدر المصون: ٣ / ٤١٩، واللباب في علوم الكتاب: ٥ / ٥٧٦، وإرشاد العقل السليم: ٢ / ٩٤. cx

ينظر: الدر المصون ٣ / ٤١٩، واللباب في علوم الكتاب ٥ / ٥٧٦-٥٧٧، وروح المعاني ٢ / ٢٩٠. cxi

التحرير والتنوير ٤ / ١١٥. cxii

معاني القرآن للفراء ١ / ٢٥١. cxiii

cxiv معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ٥٠٠.

ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١ / ١٩٥، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١ / ١٨٥، وتفسير البيهقي ١ / ٥٥٨، والجامع لأحكام القرآن ٤ / ٣١٩. وقال أبو حيان في: البحر المحيط ٣ / ٤٨٠، عن هذين

الوجهين: ((وَقِيلَ: انْتَصَبَ عَلَى التَّمْيِيزِ. وَقَالَ الْكَسَائِيُّ: هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْقَطْعِ، وَلَا يَتَوَخَّاهُ لِي مَعْنَى هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ هُنَا))

cxvi الكشاف ١ / ٤٥٧، وينظر: إعراب القرآن للباقولي منسوب خطأ للزجاج ٢ / ٧٦٧، وزاد المسير ١ / ٣٦٣، ومدارك التنزيل ١ / ٣٢٣، ومحاسن التأويل ٢ / ٤٨٥، وتفسير المنار ٤ / ٢٥٣.

التبيان في إعراب القرآن ١ / ٣٢٣، وينظر: اللباب في علوم الكتاب ٦ / ١٢٨-١٢٩. cxvii

معاني القرآن للفراء ١ / ٢٥٧. وينظر: إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٠٢، والجامع لأحكام القرآن ٥ / ٤٨. cxviii

ينظر: معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٤٦. وينظر: إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٠٢، والجامع لأحكام القرآن ٥ / ٤٨. cxix

ينظر: مجاز القرآن ١ / ١١٨. وجعله البيهقي منصوبا على القطع، قال: ((نصيباً مفروضاً، نُصِبَ عَلَى الْقَطْعِ)) تفسير البيهقي: ١ / ٥٧٢. cxx

معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ١٥. وينظر: إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٠٢، والجامع لأحكام القرآن ٥ / ٤٨. cxxi

ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي ١ / ١٩٠. cxxii

ينظر: الكشاف ١ / ٤٧٦، ومفاتيح الغيب ٩ / ٥٠٣، ومدارك التنزيل ١ / ٣٣٣. ونقله البيضاوي: أنوار التنزيل ٢ / ٦١، وروح البيان ٢ / ١٦٨، وإرشاد العقل السليم ٢ / ١٤٧، وتفسير المنار ٤ / ٣٢٤. cxxiii

المحرر الوجيز ٢ / ١٢، وينظر: التبيان في إعراب القرآن ١ / ٣٣٢. cxxiv

cxxv البحر المحيط ٣ / ٥٢٥. ونقله: الدر المصون ٣ / ٥٨٩. وينظر: اللباب في علوم الكتاب ٦ / ١٩٥، وروح المعاني ٢ / ٤٢١.

التحرير والتنوير ٤ / ٢٥٠. cxxvi

معاني القرآن للفراء ١ / ٤٤٤. cxxvii

معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٥٠. cxxviii

معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ٢٥. cxxix

إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٠٣، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١ / ١٩٢. cxxx

الكشاف: ١ / ٤٨٤. cxxxii

ينظر: المحرر الوجيز: ٢ / ١٨، ومفاتيح الغيب: ٩ / ٥٢٠، والتبيان في إعراب القرآن ١ / ٣٣٥، والجامع لأحكام القرآن: ٥ / ٧٥، وأنوار التنزيل: ٢ / ٦٣، والبحر المحيط ٣ / ٥٤٤، وتفسير

النسفي ١ / ٣٣٧، والدر المصون: ٣ / ٦٠٦، واللباب في علوم الكتاب: ٦ / ٢٢١، وإرشاد العقل السليم: ٢ / ١٥٠.

الدر المصون: ٦٠٦ / ٣ / cxxxiii.

معاني القرآن للفراء / ١ / cxxxiv. ٢٥٨

cxxxv معاني القرآن للأخفش / ١ / ٢٥٠

ينظر: إعراب القرآن للنحاس / ١ / ٢٠٤، والتبيان في إعراب القرآن / ١ / ٣٣٧ cxxxvi.

cxxxvii الكشاف / ١ / ٤٨٦، وينظر: مفاتيح الغيب / ٩ / ٥٢٥، و أنوار التنزيل / ٢ / ٦٤، و مدارك التنزيل / ١ / ٣٣٨، ويقابل ب: البحر المحيط / ٣ / ٥٥٠ .

cxxxviii ينظر: المحرر الوجيز / ٢ / ٢٠، وينظر: الجامع لأحكام القرآن / ٥ / ٨١

cxxxix الدر المصون / ٣ / ٦١٣، وينظر: اللباب في علوم الكتاب / ٦ / ٢٣١، و إرشاد العقل السليم / ٢ / ١٥٣.

معاني القرآن للفراء / ١ / cxl. ٢٦٠

مجاز القرآن / ١ / cxli. ١٢٢

معاني القرآن وإعرابه للزجاج / ٢ / ٣٦. إعراب القرآن للنحاس / ١ / ٢٠٨. وينظر: الكتاب / ١ / ٣٨١، ومشكل إعراب القرآن لمكي / ١ / ١٩٤، الكشاف: / ١ / ٤٩٧، وينظر: المحرر الوجيز / ٢ / ٣٥، وزاد cxlii

المسير: / ١ / ٣٩١، والجامع لأحكام القرآن / ٥ / ١٢٣-١٢٤، وأنوار التنزيل / ٢ / ٦٨، وتفسير النسفي / ١ / ٣٤٨، والبحر المحيط / ٣ / ٥٨٤.

الكشاف: / ١ / ٤٩٧، وينظر: المحرر الوجيز / ٢ / ٣٥، وأنوار التنزيل / ٢ / ٦٨، والبحر المحيط / ٣ / cxliii. ٥٨٤

cxliv الدر المصون / ٣ / ٦٤٩-٦٤٨، وينظر: اللباب في علوم الكتاب / ٦ / ٣٠٠.

cxlv ينظر: التحرير والتنوير / ٥ / ٧.

cxlvi معاني القرآن وإعرابه للزجاج / ٢ / ٩١

cxlvii ينظر: إعراب القرآن للنحاس / ١ / ٢٣٢، ومشكل إعراب القرآن لمكي / ١ / ٢٠٦، ومفاتيح الغيب / ١٠ / ١٨٢، وأنوار التنزيل / ٢ / ٩٠، والتحرير والتنوير / ٥ / ١٦٢.

cxlviii ينظر: التبيان في إعراب القرآن / ١ / ٣٨١.

cxlix ينظر: الجامع لأحكام القرآن / ٥ / ٣٢٨، و مدارك التنزيل / ١ / ٣٨٥.

cl البحر المحيط / ٤ / ٢٧.

cli نظر: اللباب في علوم الكتاب / ٦ / ٥٦٩.

clii اللباب في علوم الكتاب / ٦ / ٥٦٩.

cliii معاني القرآن وإعرابه للزجاج / ٢ / ٢٨٤

cliv إعراب القرآن للنحاس / ٢ / ٢٨، ومفاتيح الغيب / ١٣ / ١٢١، و الجامع لأحكام القرآن / ٧ / ٦٧

clv مشكل إعراب القرآن لمكي / ١ / ٢٦٦

clvi ينظر: التبيان في إعراب القرآن / ١ / ٥٣٢، وأنوار التنزيل / ٢ / ١٧٨

clvii البحر المحيط / ٤ / ٦٢٥، و الدر المصون / ٥ / ١١٦

clviii التحرير والتنوير / ٨ / ١٠

معاني القرآن للفراء / ٢ / ١٢٩، وينظر: إعراب القرآن للنحاس / ٢ / ٢٨١، ومشكل إعراب القرآن / ١ / ٤٣٤، وتفسير البيهقي / ٣ / ١٤٨، والمحرر الوجيز / ٣ / ٤٧٧، وزاد المسير / ٣ / ٤٥، و أنوار التنزيل / ٣ / clix

٢٦٤.

معاني القرآن للأخفش / ٢ / ٤٢٥، وزاد المسير / ٣ / cx. ٤٥

معاني القرآن وإعرابه للزجاج / ٣ / ٢٥٥، وينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي / ١ / ٤٣٤، وزاد المسير / ٣ / cxl. ٤٥

ينظر: إعراب القرآن للنحاس / ٢ / cxlii. ٢٨١

clxiii تفسير الزمخشري / ٢ / ٦٨٦، وينظر: مفاتيح الغيب / ٢١ / ٣٨١، والتبيان في إعراب القرآن / ٢ / ٨٣٠، وأنوار التنزيل / ٣ / ٢٦٤، وتفسير النسفي / ٢ / ٢٧٢، و البحر المحيط / ٧ / ٩٢، الدر المصون / ٧ / ٤٣٩٥

و اللباب في علوم الكتاب / ١٢ / ٣٥٣، وروح البيان / ٥ / ١٩٠، وإرشاد العقل السليم / ٥ / ١٨٨-١٨٩، وروح المعاني / ٨ / ١٢٦، و محاسن التأويل / ٦ / ٤٨٢.

clxiv البحر المحيط / ٧ / ٩٣.

التحرير والتنوير / ١٥ / clxv. ١٨٠

clxvi ينظر: مشكل إعراب القرآن / ١ / ٢٣٠.

clxvii تفسير الزمخشري / ٣ / ٢٥٠.

clxviii المحرر الوجيز / ٢ / ٢٠٧، وينظر: البحر المحيط / ٤ / ٦١٣.

clxix التبيان في إعراب القرآن / ١ / ٤٤٥، وينظر: أنوار التنزيل / ٢ / ١٣١.

clxx الجامع لأحكام القرآن / ١٢ / ٢٩٦.

مدارك التنزيل وحقائق التأويل / ١ / clxxi. ٤٥٤

الدر المصون / ٤ / ٣٠٥، وينظر: اللباب في علوم الكتاب / ٧ / ٣٨٦، وروح البيان / ٢ / ٤٠٣، و إرشاد العقل / ٣ / ٥٠، وحاشية الشهاب / ٣ / clxxii. ٢٥٣

روح المعاني / ٤ / clxxiii. ٢٣٨

التحرير والتنوير / ٦ / ٢٣٣-٢٣٤. clxxiv.

معاني القرآن وإعرابه للزجاج / ٤ / clxxv. ١٣٠

ينظر: إعراب القرآن للنحاس / ٣ / clxxvi. ١٥٣

الكشاف: / ٣ / ٣٨٧، وينظر: البحر المحيط / ٨ / clxxvii. ٢٧٣

ينظر: تفسير البيهقي / ٣ / ٥٢٠، و زاد المسير / ٣ / clxxviii. ٣٧٢

clxxix مفاتيح الغيب / ٢ / ٥٧٤، و البحر المحيط / ٨ / ٢٧٣، و الدر المصون / ٨ / ٦٤٥، و اللباب في علوم الكتاب / ١٥ / ٢٠٧، و إرشاد العقل السليم / ٦ / ٣٠٥.

ينظر: التبيان في إعراب القرآن / ٢ / ١٠١٥، و أنوار التنزيل / ٤ / ١٦٩، و مدارك التنزيل / ٢ / ٦٢٤، وروح البيان / ٦ / ٣٧٦، والتحرير والتنوير / ٢٠ / clxxx. ٥٠

clxxxii تفسير ابن عطية / ٤ / ٢٧٣. وينظر: الجامع لأحكام القرآن / ١٣ / ٢٤٤-٢٤٣، و أنوار التنزيل / ٤ / ١٦٩.

معاني القرآن للفراء / ٢ / clxxxii. ٣٢٤

clxxxiii ينظر: جامع البيان / ٢٠ / ٩٧.

- clxxxv معاني القرآن وإعرابه للزجاج / ٤ / ١٨٤.
- clxxxv ينظر: إعراب القرآن للنحاس / ٣ / ١٨٥، و مشكل إعراب القرآن لمكي / ٢ / ٥٦١، و تفسير ابن عطية / ٤ / ٣٣٦، و التبيان في إعراب القرآن / ٢ / ١٠٤٠، و الجامع لأحكام القرآن / ١٤ / ٢٤، و أنوار التنزيل / ٤ / ٢٠٦، و البحر المحيط / ٨ / ٣٨٩، و الدر المصون / ٩ / ٤٤، و اللباب في علوم الكتاب / ١٥ / ٤٠٩.
- clxxxvi تفسير البيهقي / ٣ / ٥٧٧.
- clxxxvii الكشاف / ٣ / ٤٧٩.
- clxxxviii ينظر: زاد المسير / ٣ / ٤٢٢، و مفاتيح الغيب / ٢٥ / ٩٨.
- clxxxix روح المعاني / ١١ / ٤٠.
- cxc التحرير والتنوير / ٢١ / ٨٩.
- مجاز القرآن / ٢ / ١٦٤ cxc
- معاني القرآن للأخفش / ٢ / ٤٨٩ cxcii.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج / ٤ / ٢٩٢ cxciii.
- إعراب القرآن للنحاس / ٣ / ٢٧١ cxciv.
- cxcv الكشاف / ٤ / ٢٢. وينظر: أنوار التنزيل / ٤ / ٢٧١، و إرشاد العقل السليم / ٧ / ١٧٤.
- cxcvi ينظر: المحرر الوجيز / ٤ / ٤٥٩، و التبيان في إعراب القرآن / ٢ / ١٠٨٥، و الجامع لأحكام القرآن / ١٥ / ٤٦، و الدر المصون / ٩ / ٢٧٩، و اللباب في علوم الكتاب / ١٦ / ٢٤٩، و روح المعاني / ١٢ / ٣٧.
- cxcvii مفاتيح الغيب / ٢٦ / ٢٩٦.
- cxcviii التحرير والتنوير / ٢٣ / ٤٤.
- cxcix التبيان في إعراب القرآن / ٢ / ١٠٢٣. وينظر: روح البيان / ٦ / ٤١٧.
- cc الجامع لأحكام القرآن / ١٣ / ٣٠٠.
- cci أنوار التنزيل / ٤ / ١٨١. و تابعه أبو السعود ينظر: إرشاد العقل السليم / ٧ / ١٩.
- ccii مدارك التنزيل / ٢ / ٦٥٠. وينظر: روح المعاني / ١٠ / ٣٠٥.
- cciii التحرير والتنوير / ٢٠ / ١٤٩.
- cciv معاني القرآن للفراء / ٣ / ٢٣٣، و مفاتيح الغيب / ٣١ / ٤٢.
- ccv معاني القرآن للأخفش / ٢ / ٥٦٦.
- ccvi معاني القرآن وإعرابه للزجاج / ٥ / ٢٨٠، و زاد المسير / ٤ / ٣٩٦.
- ccvii ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي / ٢ / ٧٩٩، و ينظر: التبيان في إعراب القرآن / ٢ / ١٢٦٩، و روح المعاني / ١٥ / ٢٣١.
- ccviii الكشاف / ٤ / ٦٩٦، و ينظر: مدارك التنزيل / ٣ / ٥٩٨، و البحر المحيط / ١٠ / ٣٩٩، و روح المعاني / ١٥ / ٢٣١.
- ccix مفاتيح الغيب / ٣١ / ٤٢. وفيه: أَنَّ الْأَخْزَةَ وَالْأُولَى صِفَةٌ لِكَلِمَتِي فِرْعَوْنَ إِخْدَاهُمَا قَوْلُهُ: (مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي) [الْقَصَص: ٣٨] وَالْآخِرَى قَوْلُهُ: (أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى) [النازعات: ٢٤] قَالُوا: وَكَانَ بَيْنَهُمَا أَرْبَعُونَ سَنَةً.
- ccx ينظر: الدر المصون / ١٠ / ٦٧٧، و اللباب في علوم الكتاب / ٢٠ / ١٤٠، و روح المعاني / ١٥ / ٢٣١.
- ccxi ينظر: إرشاد العقل السليم / ٩ / ١٠١، و روح المعاني / ١٥ / ٢٣١.
- ccxii التحرير والتنوير / ٣٠ / ٨١.
- الكتاب / ١ / ٣٨٢ ccxiii.
- الكتاب / ١ / ٣٢١ ccxiv.
- ccxv المثل السائر ت الحوفي / ٢ / ٢٣٧.
- ccxvi المحرر الوجيز / ٦ / ٢٤٦. وينظر: المقتضب: / ٤ / ١١، و الدر المصون: / ٢ / ٢٥٤، و اللباب / ٣ / ٢٢٥، و الكليات: / ١ / ١٠١٤.
- ccxvii البحر المحيط / ٦ / ١٧٩-١٨٠، و ينظر: الدر المصون: / ٢ / ٢٥٤، و اللباب / ٣ / ٢٢٥، و التحرير والتنوير / ٢٣ / ٤٤.
- ccxviii البحر المحيط / ٢ / ١٥١. وينظر: الدر المصون: / ٢ / ٢٥٤، و اللباب / ٣ / ٢٢٥.
- ccxix الإيقان في علوم القرآن / ٢ / ٣٧٩. و ينظر: معترك الإقران / ٣ / ٤٩٧، و الدر المصون: / ٢ / ٢٥٤، و اللباب / ٣ / ٢٢٥، و الكليات: / ١ / ١٠١٤.
- ccxx الكليات: / ٤ / ٨١٤.
- ccxxi التحرير والتنوير / ١٢ / ١١٦. و ينظر فيه أيضا: / ١٢ / ٢٣٩.
- ccxxii التحرير والتنوير / ٢٣ / ٤٤.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج / ١ / ٢١٥. وينظر: معاني القرآن للفراء / ١ / ٨٣، و جامع البيان / ٣ / ١١٧. وينظر: المحرر الوجيز: / ١ / ٢١٦، و الجامع لأحكام القرآن: / ٢ / ١٤٤، و الدر المصون: / ٢ / ١٤٢، و ccxxiii زاد المسير / ١ / ١١١٧، و ينظر البحر المحيط: / ١ / ٦٥٦.
- الدر المصون: / ٢ / ١٤٣-١٤٤ ccxxiv.
- الكشاف: / ٢ / ٢٨٣. وينظر: معاني القرآن للفراء: / ١ / ٤٤٤، و معاني القرآن وإعرابه للزجاج: / ٢ / ٤٥٧. وينظر: الجامع لأحكام القرآن: / ٨ / ١٩٢، و أنوار التنزيل: / ٣ / ٨٦، و الدر المصون: / ٦ / ٧٢ ccxxv.
- الجامع لأحكام القرآن: / ٨ / ١٩٢ ccxxvi.
- معاني القرآن للفراء: / ١ / ٤٥٧. وينظر: إعراب القرآن للنحاس: / ٢ / ١٤٠، و نكر مكي أنها لم يقرأ بها احد مشكل إعراب القرآن: / ١ / ٣٣٩، و الكشاف: / ٢ / ٣٢٩، و الجامع لأحكام القرآن: / ٨ / ٣٠٨ ccxxvii.
- البحر المحيط: / ٦ / ١٣. وينظر: الدر المصون: / ٦ / ١٤٩ ccxxviii.
- معاني القرآن للفراء / ٢ / ١٠٠ ccxxix.
- إعراب القرآن للنحاس / ٢ / ٢٥٠ cxxx.
- البحر المحيط / ٦ / ٥٢٩. وينظر: الدر المصون / ٧ / ٢١٩ cxxxii.
- جامع البيان ت شاكر / ١٨ / ١٩٤ cxxxiii.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج / ٣ / ٣٢٩. وينظر: الكشاف: / ٣ / ١٦، و المحرر الوجيز / ٤ / ١٥، و أنوار التنزيل / ٤ / ١٠، و ينظر الدر المصون: / ٧ / ٥٩٨، و اللباب في علوم الكتاب / ١٣ / ٦٢-٦٣ ccxxxiii.

البحر المحيط ٧/ ٢٦٠-٢٦١ ccxxxiv

التحرير والتنوير ١٦/ ١٠٢-١٠٣ ccxxxv

ينظر: الفروق الدلالية بين القراءات القرآنية العشر، رانية محفوظ الورفلي: ٤١٠-٤١١ ccxxxvi

معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٤٦-٣٤٥. وينظر: الكشف: ٣/ ٥٥١ ccxxxvii

البحر المحيط: ٨/ ٤٩٣. وينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٢٣٢، و الدر المصون: ٩/ ١٣، و اللباب في علوم الكتاب ١٥/ ٥٧٠، و إرشاد العقل السليم ٧/ ١١٠ ccxxxviii

ccxxxix ينظر: المفردات في غريب القرآن: ٤٩٣.

ccxl ينظر: التحرير والتنوير ٢٠/ ٥١.

ccxli ينظر: الكشف ٣/ ٣٨٨.

ccxlii ينظر: مفاتيح الغيب ٢٥/ ٨١، وأنوار التنزيل ٤/ ٢٠٢.

ccxliii ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٤/ ٢٠٢.

ccxliv التحرير والتنوير ٢١/ ٤٨.

ccxlv ينظر: أنوار التنزيل ٢/ ٥٦.

ccxlvi ينظر: مدارك التنزيل ١/ ٣٢٤.

ccxlvii ينظر: تفسير المنار ٤/ ٢٥٧.

ccxlviii ينظر: الكشف ١/ ٤٥٧.

ccxlix اللباب في علوم الكتاب ٦/ ١٢٩، وينظر: إرشاد العقل السليم ٢/ ١٣٤.

ccl ينظر: تفسير المنار ٤/ ٢٥٣.

ccli التحرير والتنوير ٢٠/ ١٤٩.

cclii إرشاد العقل السليم ٢/ ١٥٣.

ccliii ينظر: الكشف ١/ ٤٨٦.

ccliv ينظر: الكشف ١/ ٤٨٤، ومفاتيح الغيب ٩/ ٥١٩.

cclv ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٢٨٠. وينظر: المفردات في غريب القرآن: ٨٢٤

cclvi ينظر: مفاتيح الغيب: ٣١/ ٤٢، والجامع لأحكام القرآن ١٩/ ٢٠٣. ويقابل بحاشية الشهاب: عناية القاضي ٨/ ٣١٥، والتحرير والتنوير ٣٠/ ٨١.

cclvii ينظر: الكشف ٢/ ٥٩، والمحزر الوجيز ٢/ ٣٣٦.

cclviii ينظر: مفاتيح الغيب ١٣/ ١٢١.

cclix ينظر: تفسير البيهقي ١/ ٥١٨، والكشاف ١/ ٤٢٤، ومفاتيح الغيب ٩/ ٣٧٩، والتحرير والتنوير ٤/ ١١٥.

cclx ينظر: التحرير والتنوير ٢٠/ ٤٧.

ccxli ينظر: الكشف ٤/ ٣٤١، والمحزر الوجيز ٥/ ١٣٥، ومفاتيح الغيب ٢٨/ ٨١، والجامع لأحكام القرآن ١٦/ ٢٨٠، والبحر المحيط ٩/ ٢٧٨.

ccxlii مفاتيح الغيب ٩/ ٥١٩، وينظر: الكشف ١/ ٤٨٤، وزاد المسير ١/ ٣٧٩.

ccxliii ينظر: جامع البيان ٧/ ٥٩٧، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ١٥، وتفسير البيهقي ١/ ٥٧٢، والكشاف ١/ ٤٧٦، ومفاتيح الغيب ٥/ ٢٣١، والجامع لأحكام القرآن ٥/ ٤٧، وأنوار التنزيل ٢/ ٦١.

٦١، ومدارك التنزيل ١/ ٣٣٣، والبحر المحيط ٣/ ٥٢٥، وروح المعاني ٢/ ٤٢١، وإرشاد العقل السليم ٢/ ١٤٧، والتحرير والتنوير ٤/ ٢٥٠.

ccxiv ينظر: التحرير والتنوير ٤/ ٢٥٠.

ccxv معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ١٥، وينظر: إرشاد العقل السليم ٢/ ١٤٧.

ccxvi إرشاد العقل السليم ٢/ ١٤٧.

ccxvii الكشف ١/ ٥٦٧، وينظر: مفاتيح الغيب ١١/ ٢٢٥، وأنوار التنزيل ٢/ ٩٩، والتحرير والتنوير ٥/ ٢٠٧.

ccxviii ينظر: التحرير والتنوير ١٤/ ١٥٥.

ccxix ينظر: نفسه ٩/ ٢٦١.

ccxx إرشاد العقل السليم ٧/ ٧٠.

ccxxi التحرير والتنوير ١١/ ٩٠-٩١.